التضخم النقدي وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي.

من إعداد الباحث: فؤاد بن حدو.

fouadomati@yahoo.com / fouadomati@hotmail.com

"فاستقرار قيمة النقود هدف مهم من أهداف السياسة النقدية في الإسلام، كي تستقيم المعاملات، لان إفساد النقود فيه إضرار بالمجتمع كله. ومما يؤسف ان النظام النقدي السائد يبعث على القلق وعدم الاستقرار النقدي."[1]

مقدمة:

تعد ظاهرة التضخم النقدي من المسائل العويصة التي عجزت الاقتصاديات الوضعية عن معالجتها واكتفت فقط بإعطاء بعض التفسيرات لا غير. وقد ازدادت هذه الظاهرة واشتد عودها في ظل الاعتماد على قاعدة الأوراق النقدية و تخلي عن قاعدة الذهب والفضة و انعكست أثارها على الأفراد و الدول، فاتجه علماء الاقتصاد إلى تفسير هذه الظاهرة، وبيان لآثارها من عدة زوايا، وحاولوا إعطاء الحلول لمعالجتها.وسنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء و معرفة الحلول التي يمكن أن يقدمها الاقتصاد الإسلامي لهذه الظاهرة التي استفحلت في السنوات الأخيرة الماضية من خلال تقسيم هذا البحثإلىأربعة مباحث رئيسية:

المبحث الأول:المدخل العام إلى التضخم.

المبحث الثاني: أسباب التضخم.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم.

المبحث الرابع: علاج التضخم في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول: المدخل العام إلى التضخم.

من المسائل الاقتصادية التي عجز علم الاقتصاد الراهن عن تحديد معناها بوضوح، وإعطاء حلول المناسبة دون وقوع آثارها، مسألة التضخم النقدي، و يعترف بهذا الغربيون أنفسهم.[2] يقول البروفسور **موريس آليه:** "فالمشكلات الكبرى لاقتصاديات الأسواق الغربية التي لم تحل حتى اليوم هي التقلبات الاقتصادية، و تغيرات القيمة الحقيقة للنقود الذي يعيق –في آن وأحد– كفاءة الاقتصاد، وعدالة توزيع الدخل، وضمان استخدام الموارد، وأخيراً السلام الاجتماعي... الحقيقة أن المظالم الكبرى التي تشكو منها مجتمعاتنا الغربية إنما تأتي إلى حدكبير من تشوهات توزيع الدخول الناشئة من تغيرات القيمة الحقيقية للنقود".[3]

---

[1]أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1422هـ/2002م، ص 322.

[1] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 324.

[2] موريس آليه،**" الشروط النقدية لاقتصاد السوق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد"**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، 1993م، ص 35.

المطلب الأول: تعريف التضخم.

تعددت المفاهيم الاقتصادية في تحديد معنى التضخم، فمن الاقتصاديين من بين تحديده لكلمة التضخم بناءً على الأسباب المنشئة له، ومنهم من بني على الآثار المترتبة عليه.[1] فتعدد النظريات المفسرة للتضخم أدى إلى كثرة التعاريف لمعنى التضخم، بحيث يصبح مجرد الإلمام بجانب وأحد منها أمراً عسيراً.[2] ومن ثم يصعب تحديد المعنى على وجه الدقة.[3] ومن هذه التعاريف نكتفي بذكر أهمه

أولاً– التعريف المبني على النظرية الكمية: التضخم النقدي بناء على هذه النظرية هو: " كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار".[4] وقد أخذ بهذا المفهوم معظم اقتصادي القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين. لكنه تعريف منتقد بسبب عدم دقته ووضوحه، فهو لم يحدد متى يعد الفائض النقدي تضخماً، إذ ليس كل فائض نقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. و صحة الشواهد الخاصة بت، لأنه لم يستطع تفسير ظاهر الكساد الكبير (1929–1933م)، حيث لم يحدث التضخم ولم ترتفع الأسعار.

انياً– التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق: تعرف هذه النظرية التضخم بناءً على أسباب نشوئه بأنه :" الزيادة في معدل الإنفاق والدخل". فازدياد الدخل النقدي والإنفاق النقدي يسبب ارتفاع الأسعار ومن ثم تضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات.[5] وهذا التعريف مُنتقد بأنه يفترض ارتفاعاً عاماً في الأسعار نتيجة لارتفاع الدخل النقدي، ولكن قد ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى فكيف يفسر هذا ارتفاع؟.[6]

ثالثاً–التعريف المبني على آثار التضخم: عرف أصحاب هذه النظرية التضخم بأنه:" التضخم هو الزيادة في المستوى العام للأسعار*". وهذا التعريف هو الذي يعتمد عليه معظم علماء الاقتصاد، حتى أصبح هو التعريف الشائع للتضخم.[7] ويتوجه لهذا التعريف التعريف انتقادات عدة:[8]

---

[3] غازي عناية،" **التضخم المالي**"، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م، ص 53.

[4] حسن غانم، " **غموض المفهوم الوضعي للتضخم**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 19، جمادى الثانية، 1403هـ، ص 34.

[5] فؤاد مرسي، " **التضخم و التنمية في الوطن الغربي**"، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1983م، ص13.

[6] ناظم محمد نوري الشمري،" **النقود والمصارف**"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987م.، ص 266، غازي عناية،" **التضخم المالي**"، مرجع سابق، ص 53.

[5]غازي عناية،" **التضخم المالي**"، مرجع سابق، ص 16-17.

[6] أحمد حسن، " **الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها**"، مرجع سابق، ص 325.

* وهذا يعني ان ارتفاع الأسعار لمرة واحدة لا يعني حدوث التضخم، ومثل ذلك ما حدث سنة 1973م من ارتفاع كبير ومفاجئ في أسعار النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا بسبب الحظر الذي فرضته منظمة" **أوبك**" على تصدير النفط خلال حرب أكتوبر بين مصر وإسرائيل. فقد أدى ذلك الى ارتفاع كبير في مستوى الأسعار، ولكن الاقتصاد قد تكيف بعدة فترة ما مع الأسعار المرتفعة للنفط الخام، وكف المستوى العام للأسعار عن الارتفاع لهذا السبب. أنظر عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد،" **اقتصاديات النقود-رؤية إسلامية**"، د.ط، دم، طبعة منقحة، 2008م، ص 418.

[7] محمد زكي شافعي، " **مقدمة في النقود والبنوك**"، دار النهضة العربية، دم، 1982م، ص 135.

[8] غازي عنابة،" **التضخم المالي**"، مرجع سابق، ص23، باري سيجل،" **النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقدين**"، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987م، ص 557-559، أحمد حسن، " **الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها**"، مرجع سابق، ص 326.

1. لم يبين معظم أصحاب هذا التعريف المدة الأزمة لمعرفة ارتفاع الأسعار بأنه حالة تضخمية، هل هو ارتفاع مستمر؟ أو ارتفاع مؤقت؟.
2. لم يحدد أصحاب هذا التعريف نسبة الارتفاع التي يمكن اعتبارها حالة تضخمية.
3. التضخم ظاهرة نقدية، ولذلك فإن علاجها يتطلب سياسة نقدية، فلا يصح القول بأنه ارتفاع في الأسعار.
4. يمهل هذا التعريف بيان السبب في ارتفاع الأسعار.
5. إن هذا التعريف غير صحيح لأن ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار هي نتيجة من نتائج التضخم وأثر من آثاره، فالتضخم في حد ذاته شيء آخر غير ارتفاع، عند حدوثه تحدث هذه النتيجة، فلا يمكن جعل هذه النتيجة هي التضخم.

رابعاً– ومنهم من ذهب إلى أن كلمة التضخم تعني معاني ومفاهيم كثيرة:[1]

1. **التضخم في الأسعار**: عندما ترتفع الأسعار ارتفاعاً غير عادي وغير مألوف.
2. **التضخم في الدخل**: عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعاً غير عادي وغير مألوف.
3. **التضخم في العملة**: ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق.
4. **التضخم في التكاليف**: ويشمل الارتفاع الحاصل لأثمان عوامل الإنتاج السائدة في أسواق السلع.

خامساً– و عرف بعض الاقتصاديين التضخم بأنه:" عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة".[2]

ويبدو أن هذا المفهوم للتضخم قد جمع كل الانتقادات الموجهة للمفاهيم الأخرى للتضخم، وهو إخراج للتضخم عن حقيقته.[3]

وفي ظل هذا التضارب الواضح والجلي في فهم معنى التضخم نذهب إلى ما أجمع عليه علماء الاقتصاد على أنه في ظل نظام قاعدة الذهب فإن الميزة الأساسية لهذا النظام هي الثبوت النسبي في الأسعار،[4] واجمعوا على أن من نتائج التضخم الارتفاع العام في مستوى الأسعار، وهذا هو القاسم المشترك لتعاريف التضخم. ولا بد من الربط بين هاتين النقطتين لصياغة معنى محدد للتضخم. ففي نظام قاعدة الذهب* تثبت الأسعار نسبياً، وذلك لأن نظام الذهب هو النظام تلقائي كما يقول علماء الاقتصاد.

---

[1] غازي عنابة، **" التضخم المالي"**، مرجع سابق، ص 10-11.

[2] حسين بن سالم جابر الزبيدي، **" التضخم والكساد"**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م، ص33، عبد الفتاح عبد عبد الرحمن عبد المجيد، **" اقتصاديات النقود-رؤية إسلامية"**، مرجع سابق، ص420.

[3] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 326.

[4] عادل عبد المهدي، **" التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"**، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م، ص 111.

*لقد عرف الذهب وبرزت قيمته منذ عصور قديمة كمعدن يسهل تشكيله أكثر من أي معدن آخر، بالإضافة الى سهولة الحصول على الذهب في صورته النقدية، ومنذ السبعينات من القرن العشرين، أصبح الذهب يباع ويشترى في السوق بأسعار متذبذبة الى حد كبير، وأصبحت العلاقة بين احتياطي الذهب وقيمة العملات علاقة غير مباشرة الى حد كبير، وقد أصبح الطلب متزايداً جداً على الذهب في عمليات التصنيع. كما ان الذهب اليوم لا يستخدم الاستخدام الصحيح، ولعدة قرون مضت. كما أن الخصائص الفريدة للذهب المتمثلة في ليونته وقابليته للسحب والتشكيل، ومقاومته للتآكل، وقدرته على عكس الحرارة، والوقاية من الإشعاع في الفضاء، جعلت منه معدناً متعدد الاستخدامات، في هذا العصر المتقدم تكنولوجيا. كما يتم توفير مادة الذهب الخام لتصنيع المشغورات الذهبية من عدة مصادر منها:

– **المصدر الأول:** شراء الذهب من البورصات العالمية خام، على شكل أونصات وتكون عادة من سويسرا.

ومن خلال استقرائنا للتاريخ النقدي فقد بين**المقريزي–رحمه الله–** في كتابيه " **إغاثة الأمة بكشف الغمة**" و" **شذور العقود في ذكر النقود**"، أن بداية حالات التضخم حدثت عند رواج الدراهم والدنانير المغشوشة والفلوس كنقود رئيسة، وقد تجلى ذلك بوضوح عندما راجت الفلوس في مصر حتى صارت عملة رئيسية ونسب إليها قيم جميع الأشياء، مما أدى إلى حدوث ظاهرة التضخم، وما أعقبها من ارتفاع غير معقول في المستوى العام للأسعار، ولم تهدأ الأحوال إلى بعد إبعاد تلك الفلوس.

وعندما اتجه الناس إلى اعتماد الأوراق النقدية، لم يحدث التضخم في بداية عهدها كما عليه الآن، لكنه استفحل عند عدم اشتراط التغطية المعدنية(نظام قاعدة الذهب)، ولذا بعد خروج العالم بأجمعه عن التغطية المعدنية، الملزمة والمحددة، فانتشرت ظاهرة التضخم في العالم كله، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وبناءًا على هذا كله قدم **الأستاذ أحمد حسن** تعريف التضخم بأنه:" زيادة في كمية النقود الورقية لا يرافقها زيادة في التغطية المعدنية"، أو " هو ارتفاع القيمة الاسمية للنقود عن قيمتها الحقيقة".[2]

أما**الدكتور عدنان خالد التركماني** فقدم تعريف شامل عن التضخم احتوى ومس جميع جوانب التضخم فكان أحسنها وأقربها في رأيّ في تفسير مدلول ظاهرة التضخم فقال بأن التضخم هو: "زيادة عرض كميات النقود لتغطية الإنفاق الحكومي ونقص في الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى نقص في المعروض من السلع والخدمات لأن النقود الورقية ليست مضمونة بالذهب كما لا توجد سلطة تمنع الدولة من إصدار كميات من النقود بدون حساب. ولأن النقود ليست إلا وسيلة للتبادل وتقويم السلع والخدمات فزيادتها أو تراكمها لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج بل إن العكس هو الصحيح فزيادة الإنتاج هي التي تؤدي إلى زيادة النقود فالنقود الحقيقية هي المنتجات لأنها تجلبها أو تكون سبباً في جلبها إلى البلاد نتيجة لتصدير المنتجات".[3] انتهى **كلام الدكتور**.

وخلال ما تم عرضه من تعريفات السابقة يمكن أن أعرف التضخم بأنه: " **ظاهرة نقدية بحتة لاغير بحيث تكون فيه الكمية المعروضة من النقود تفوق زيادة في حجم الإنتاج، وغير مغطاة بالذهب، كون أن النقود هي مقياس للأشياء وليس العكس مما يؤدي إلى الارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود**".

المطلب الثاني: أنواع التضخم.

– **المصدر الثاني:** شراء الذهب المستعمل من الأسواق ثم يتم صهره أو تجديده.
كما ان الذهب هو المعدن المفضل في العديد من المجالات، بدءا بالإلكترونيات وانتهاء بهندسة الصواريخ. كما يتم استخدام أكثر من 400 طن من الذهب سنوياً 9.12 مليون أوقية في مجال الصناعة، وتزين المجوهرات، وطب الأسنان، و الطب بشكل عام. كما ان جمال الذهب ورونقه ومقاومته للتآكل قد جعلته من المعادن المتميزة في الفنون والحرف المختلفة منذ قديم الزمن. والوحدة المستخدمة في وزن الذهب هي الأونصة، وهي تعادل 31.1 غرام .وكل ما تم ذكره بتفصيل والتدرج أدى الى استبعاد الذهب من تغطية الأوراق النقدية. انظر: حسين بن سالم جابر الزبيدي،**" التضخم والكساد"**، مرجع سابق، ص90-92.

[1] خيرات البيضاوي، **" التضخم وآثاره في العالم الثالث"**، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1976م، ص24، أ.إ. بلجوك،**" الأزمات الاقتصادية المعاصرة"**، ترجمة على القزويني، مطبعة الأمين، دمشق، دت، ص139، جورج قرم، **" التبعية الاقتصادية مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي"**، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1980م، ص 35، إبراهيم بشير الغويل، **"نحو نظام اقتصادي عالمي جديد"**، كمنشورات رسالة الجهاد، دار اقرأ، مالطا، 1990م، ص 28، موريس آليه،**" الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد"**، مرجع سابق، ص 15.

[2] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 329.

[3] د.عدنان خالد التركماني،**" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"**، مرجع سابق،ص83.

إن اختلاف علماء الاقتصاد في مفهوم التضخم جعلهم يختلفون في تحديد أنواعه أيضاً، فمنهم من قسمه إلى تضخم سلعي، وتضخم ربحي، وتضخم رأسمالي، وتضخم دخلي، وتضخم اجري، وتضخم إنفاقي.[1]

أولاً– التضخم الجامح Hypey Inflation: وهو أخطر أنواع التضخم، إذ ترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جداً وتنخفض قيمة النقود حتى تصبح تافهة جداً. وتفقد النقود القدرة على أداء وظائفها، حتى تصبح عديمة القيمة حيث يقض الأمر، إصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة وينشأ هذا النوع نتيجة حدوث تفكك اجتماعي وانهيار النشاط الاقتصادي، أو عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور وفقد سلطتها على الشعب، أو تتعمد الحكومة تخفيض قيمة العملة تخفيضاً كبيراً، أو للتخلص من التزاماتها الخارجية وخاصة إذا كانت ناشئة بسبب الحروب المدمرة[2]، ومن أمثلته ما حدث في اليونان حيث ارتفعت الأسعار سنة 1948م بنسبة 25 ألف مرة، وفي اليابان نسبة 11000 مرة، وفي الصين بلغ الرقم القياسي للأسعار سنة 1947م نسيبة مليونين ونصف مرة عنه سنة 1937م، أما أشهرها فهو ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى 1924م، إذ ارتفع مستوى الأسعار تريليون مرة. [3] وكما حدث لدولة العراق الشقيقة عقب الحصار الاقتصادي الغاشم و الظالم عليها.[4]

ثانياً– التضخم الزاحف Greeping Infation: ويسمى بالتضخم المتوسط، وغير الجامح، وهذا النوع هو المنتشر في دول العالم في الوقت الحاضر، وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر.[5] بحيث تكون آثاره أقل خطورة ويسهل على السلطات مكافحته والحد من آثاره، حيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماماً بالنقد المتداول،[6] ويكون ناشئاً إما بسبب الطلب أو بسبب التكاليف.[7]

ثالثاً– التضخم المتسارع: وهذا النوع من التضخم يصف تزايد الأسعار بمعدلات أعلى من التضخم الزاحف ولفترات زمنية قصيرة.[8]

قصيرة.[8]

رابعاً– التضخم الأصيل أو الصريح أو الأصيل: ويحدث عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة الإنتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار.[1]

---

[1] غازي عناية، **" التضخم المالي"**، مرجع سابق، ص 58-59، باسل النقيب، **" النمو والبطالة والتضخم وجوانب من الاقتصاد الإسلامي"**، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، مجلد الثالث، العدد الأول، ص 86.

[2] د.عدنان خالد التركماني، **" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"**، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1988م،ص101، غازي عناية، **" التضخم المالي"**، مرجع سابق، ص 62، إسماعيل هاشم، **" مذكرات في النقود والبنوك"**، دار النهضة العربية، بيروت، دت، ص 200-201، ناظم محمود نوري الشمري، **" النقود والمصارف"**، مرجع سابق، ص 280.

[3] علي السالوس، **" التضخم والكساد وكيف عالجها الإسلام"**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 172، أوت 1995م ، ص 59.

[4] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 330.

[5] إسماعيل هاشم، **" مذكرات في النقود والبنوك"**، مرجع سابق، ص 197-198.

[6] علي السالوس، **" التضخم والكساد وكيف عالجها الإسلام"**، مرجع سابق، ص 58

[7] جمال بن دعاس، **" السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م، ص 129.

[8] حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 1426هـ/2005م، ص248.

خامساً– التضخم المكبوت Suppressed Inflation: وهذا النوع يصف حالة من ضبط الأسعار من قبل السلطات المسئولة بحيث لو تركت الأسعار دون إجراءات مضادة لارتفعت ولكن تدخل السلطات ثبت الأسعار عند حدود لا تعبر عن واقع الحال. وهذه الحالة مؤقتة إما أن تستطيع السلطات أن تصحح الأوضاع الاقتصادية بإجراءاتها من خلال الأسعار الجبرية والتوزيع بالبطاقات أو تفلت الأمور ويصبح التضخم متسارعاً أو تتفاقم الأوضاع ويصبح التضخم جامحاً.[2] وتجدر الإشارة إلى أن القيود التي تفرض للحد من ارتفاع الأسعار لا تعني عدم وجود ضغوط تضخمية بل لأنها تؤجل أن تؤدي دورها في ارتفاع الأسعار.[3]

ومن هنا نلمس بأن التضخم حالة اقتصادية مقلقة ولعل أخطر أنواعه هو التضخم الجامح.

المبحث الثاني: أسباب التضخم.

المطلب الأول: الأسباب النقدية للتضخم.

لم يتفق علماء الاقتصاد على تحديد أسباب التضخم، والسبب في ذلك يعود إلى اختلافهم في مفهومه، حيث يقول **الأستاذ حسين غانم***: " إن ظاهرة التضخم تعتبر من أدق وأخطر الظواهر الاقتصادية، وأشدها غموضاً، فالتضخم بالنسبة لعلماء الاقتصاد كمرض السرطان بالنسبة لعلماء الطب، لا يعرف سببه على وجه اليقين، ومن ثم فقد اخفق العلماء في التوصل إلى الوسائل الحاسمة للقضاء على هذا المرض الاقتصادي حتى الآن".[4] ويذكر علماء الاقتصاد عدداً من الأسباب المؤدية للتضخم يمكن إيجازها بما يلي:

أولاً– التمويل بالعجز:وهو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية، والتي تصير بدورها غطاءاً للعملة الورقية.[5] وقد يكون سببه الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بغرض زيادة الطلب الكلي الفعال، دون مقابلة ذلك زيادة في العرض الكلي مما يؤدي إلى الفائض النقدي وإلى ارتفاع الأسعار وهذا ما يسمى **بالتضخم الطلبي**.[6]

ثانياً– تمويل النفقات العسكرية: النفقات العسكرية سواء منها التي تكون قبل الحرب للاستعداد لها أو أثناءها، أو بعدها لمعالجة ويلات الحرب، سبب مهم أيضاً من أسباب التضخم.[7] فالنفقات العسكرية تقدر سنوياً بمليارات الدولارات، وهي لا تؤدي إلى أي دور

---

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **"مبادئ علم الاقتصاد"**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 1430هـ/2009م، ص273

[2] حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، مرجع سابق، ص248

[3] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **"مبادئ علم الاقتصاد"**، مرجع سابق، ص273.

* وهو مستشار اقتصادي سابق بهيئة الأمم المتحدة.

[4] حسن غانم،**" ليس التضخم ارتفاعاً في الأسعار"**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 14، محرم 1403هـ، ص 28.

[5] عادل عبد المهدي،**" التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"**، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م، ص 69-70، إسماعيل هشام،**"مذكرات في النقود والبنوك"**، مرجع سابق، ص 204.

[6] علي السالوس،**" التضخم والكساد وكيف عالجها الإسلام"**، مرجع سابق، ص 08.

[7] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 331

إنتاجي، بل على العكس فهي تهدم الإنتاج.[1] وهذا ما أكده **شارلس ليفنسون** عندما قال:"بأن حرب الفيتنام كانت أحدى الأسباب الرئيسة للتضخم الأمريكي، فقد تجاوزت تكلفتها المباشرة 14 مليار دولار أمريكي حتى سنة 1971م".[2]

ثالثاً– إصدار النقود البنكية: إن توسع البنوك في خلق نقود الودائع يؤدي إلى نتائج الإصدار النقدي، وبالتالي يجب الاحتفاظ بالاحتياطي الكامل(100%) في هذه البنوك، ليسهل على البنك المركزي التحكم في حجم النقد المتداول.[3]

رابعاً– زيادة التكاليف أو النفقات: يقول علماء الاقتصاد الوضعي أنه من الممكن أن تنشأ حالة التضخم إذا طلب العمال الرفع من أجورهم وقدراتهم الشرائية أعلى من درجة مساهمتهم في الخدمات التي يقدمونها مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبعبارة أخرى فإن الأسعار ترتفع عندما تكون التكلفة الحدية أكبرمن الإيراد الحدي للإنتاجية.[4] ولقد أثبتت الاختباراتالتي قام بها الكثير من الاقتصاديين، أن ارتفاع ارتفاع الأجور يحصل نتيجة لارتفاع نفقات المعيشة بارتفاع الأسعار، حيث يجد أصحاب المشروعات في ارتفاع الأجور مبرراً لأحداث زيادة الأسعار، بنسب غالباً ما تكون أعلى من معدل ارتفاع الأجور لزيادة أرباحهم.[5]

المطلب الثاني: الأسباب الغير النقدية للتضخم.

قد يرى البعض ان التضخم لا ينشأ عن فائض عرض النقود، ويبدو ان السبب يرجع إلى طبيعة علم الاقتصاد الراهن وموقفه من النقود، فهو لا يرى على أنها مجرد وحدة للحساب ووسيط للتبادل، وإنما هي أداة سياسية أكثر من كونها أداة اقتصادية، ولذلك ظهرت مفاهيم جديدة للتضخم غلب عليها الطابع السياسي. وكمثال على ذلك ظهور مدرسة اقتصاديات جانب العرض لتفسير التضخم، والتي وقفت وراء البرنامج الاقتصادي للرئيس **ريغان** إبان حملته الانتخابية سنة 1979م، وكذلك وراء البرنامج الاقتصادي **لمرغريت تاتشر**".[6] فأخذت هذه المدرسة تفسر التضخم على أساس الخطة السياسية. وهو نفس ما حدث في الحملة الانتخابيات الرئاسيات17 الرئاسيات17 افريل 2014م في الجزائر،بضخ أموال من خزينة الدولة لرفع الأجورو شراء السلم الاجتماعي دون أن يكون هناك مقابل فعلي في الإنتاج. إذن يمكن اعتبار الطابع السياسي من أسباب التضخم كذلك.

يقول **الأستاذ عادل عبد الهادي:**" بانفصال العملات عن الذهب انتهى نظام أسعار الصرف الثابت وقام نظام جديد يرتكز على أسعار صرف مرنة، وهو الوضع السائد منذ سنة 1973م، فقام نظام يوفر المرونة، أي الحيلة المطلوبة للقوى المالية المهيمنة، والدول المسيطرة للتلاعب بأسعار عملاتها لسرقة الآخرين، لهذا تعمل هذه القوى لإبعاد النقد عن طابعه السلعي(الذهبي) وتحويله إلى وسيلة

[1] غازي عناية،**" التضخم المالي"**، مرجع سابق، ص98-99، إسماعيل هاشم، **" مذكرات في النقود والبنوك"**، مرجع سابق، ص 204، عادل عبد المهدي،**" التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"**، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م، ص 68.

[2] شارلس ليفنسون،**" التضخم العالمي والشركات المتعددة الجنسيات"**، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976م، ص23.

[3] جمال بن دعاس، **" السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"**، مرجع سابق، ص 129.

[4] د.عدنان خالد التركماني،**" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"**، مرجع سابق، ص 98.

[5] عطوان مروان،**"النظريات النقدية"**، دار البعث، قسنطينة، د.ط، 1989م. ، ص 185.

[6] رمزي زكي،**" الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة- المختلفة-** ضمن- كتاب "التضخم في العالم العربي"، دار الشباب، الكويت، الطبعة الأولى، 1986م، ص26-29.

تتقرر قيمتها ذاتياً وفق مصالح القوى المهيمنة، فالتضخم ضريبة تدفعها الشعوب والدول الفقيرة".[1] ومهما يكن من أمر فان هذا الزعم لا يخلو من بعض الحقيقة، ولكنه لا يقدم تفسيراً مستقلاً لحدوث ارتفاع عام في مستوى الأسعار، فهذه القوى غير النقدية لا يمكنها أن تؤثر بشكل مستمر على معدل التضخم إذا لم يصاحبها تغير مستمر في معدل نمو فائض العرض النقدي.[2]

وبالنظر إلى أسباب التضخم، و إلى ضوابط الإصدار النقدي في النظام الإسلامي، ومع استقراء للوقائع التاريخية المتعلقة بالتضخم التي ذكرها المقريزي–رحمه الله– في كتابيه " **إغاثة الأمة بكشف الغمة**" و" **شذور العقود في ذكر النقود**"، أو في العصر الحديث، فإن وقوع التضخم في هذه الحالة يصبح مستبعد الوقوع في الدول الإسلامية، ذلك أن التضخم ما هو إلا أحد الأعراض التي لا تتماشى مع الاهتمام الإسلامي بالتوازن في كل المجالات، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنْزَلْنَاالْحَدِيدَفِيهِبَأْسٌشَدِيدٌوَمَنَافِعُلِلنَّاسِوَلِيَعْلَمَاللَّهُمَنْيَنْصُرُهُوَرُسُلَهُبِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[3]، وقال كذلك: ﴿[]وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾[4]، كما أن الترحيب به يعني الاستسلام للمرض، فقلد لخص صندوقالنقد الدولي إلى أن الدول التي حققت أكبر نجاح في الحد من الضغوط التضخمية، أحرزت أعظم نجاح في الوصول إلى معدلات أعلى من للنمو الاقتصادي والعمالة والحفاظ عليها، والطريق الوحيد لتحقيق تحسن مستديم في صحة الاقتصاد هو وضع نهاية للتضخم بمهاجمة أسبابه الجذرية.[5]

وقد توصل **الأستاذ أحمد حسن** أن السبب الرئيسي للتضخم هو زيادة كمية الأوراق النقدية عن التغطية المعدنية التي تقابلها، فما دامت هذه الأوراق لها صلة قوية بالذهب فإن البنوك المركزية ستكون مقيدة بإصدار الأوراق النقدية وفق نسب متوازية، وإذا لم تقيد سلطات الإصدار فحدث عن التضخم ولا حرج، ومهما قيل عن دور السياسة النقدية في الإصلاح فلا يعدو هذا الدور سوى الإطار النظري.[6]

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم.

يؤدي التضخم إلى أخطار بالغة الخطورة، وترجع بداية ظاهرة التضخم عند شيوع الدراهم و الدنانير المغشوشة، كما مر معنا في المبحث الأول من هذا الفصل ، وذلك لأن جزءاً من قوتها الشرائية لا يستند إلى ذات المعدن، ومن هنا فقد كانت قيمتها الاسمية أكبر من قيمتها الحقيقية. ثم ازدادت واستفحلت ظاهرة التضخم في هذا العصر في ظل الأوراق النقدية فأفرزت أثارا خطيرة. وقد نبه الفقهاء إلى أضرار ظاهرة التضخم ومساوئها، ويعد الإمام الشافعي –رحمه الله– هو أول من تكلم عن آثار التضخم. وقد نقلا كل من الإمام النووي والإمام السيوطي–رحمهما الله– عنه ذلك في قوله:" أن فيه إفساداً للنقود، وإضراراً بذوي الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاعاً للأجلاب، وغير ذلك من المفاسد"[7]، ويمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] عادل عبد المهدي، **" التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"**، مرجع سابق، ص 102.
[2] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، **" اقتصاديات النقود-رؤية إسلامية"**، مرجع سابق، ص 421.
[3] سورة الحديد، الآية25
[4] سورة الرحمن، الآية07
[5] محمد عمر شابرا، **" نحو نظام نقدي عادل"**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، 1992م.، ص53.
[6] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 331-332.
[7] الإمام النووي، **" المجموع شرح المهذب"**، مع تكملة لأبي الحسن على عبد الكافي السبكي، وتكملة نجيب المطيعي، دار الفكر، دم، دت، المجلد السادس، ص 10، كتاب الزكاة، باب زكاة الذهب والفضة، فرع: يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة ودليل

المطلب الأول: آثار التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي.

أولاً– تعريف الدخل الحقيقي: يقصد بالدخل الحقيقي مجموع كميات السلع والخدمات التي يستطيع أفراد المجتمع الحصول عليها بدخولهم النقدية.[1]

ثانياً– أقسام أصحاب الدخول: ويمكن تقسيم أصحاب الدخول إلى:

1. **أصحاب الدخول الثابتة:** تعد هذه الفئة من أكثر فئات المجتمع تضرراً بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع الأسعار، وتشتمل أصحاب معاشات التقاعد والإعانات الاجتماعية، ونظراً لثبات دخولها فإنها تتأثر إلى حد كبير بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الأسعار.[2] فهذه الدخول لا تتغير تبعاً لتغير مستويات الأسعار، فتقل في هذه الحالة مقدرة دخولهم على شراء السلع والخدمات.[3] ومثال ذلك نفرض أن متقاعداً عن العمل ليحصل على معاش قدره: 10.000 دج في الشهر، وان مستوى الأسعار قدر ارتفع بمقدار: 50%، عندئذ لا يستطيع هذا المتقاعد عن العمل أن يشتري بمعاشه نصف السلع والخدمات التي كان يحصل عليها، وبمعنى آخر فإن معاشه الحقيقي أصبح 5.000دج بدلاً من 10.000دج.
2. **أصحاب الأجور و المرتبات:** وتمتاز هذه الفئة بإمكانية تغير دخولها ولكن بنسبة أقل من مستوى الأسعار، وذلك بسبب ضعف النقابات أمام تسلط رجال الأعمال والحكومات.[4] وأصحاب المرتبات من موظفي الدولة يحصلون عادة على زيادات في مرتباتهم عند ارتفاع مستوى الأسعار، لكن هذه الزيادات لا تمنح لهم إلا بعد مدة طويلة من الزمن، وبنسبة تقل كثيراً عن نسبة ارتفاع الأسعار، وهكذا تتضرر هذه الفئة بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، وارتفاع مستوى الأسعار.[5] ومثال ذلك أن موظفاً يتقاضى مرتباً قدره: 30.000دج، فإذا حدث ارتفاع في مستوى الأسعار بنسبة :50%، فهذا يعني أن مرتبه الحقيقي هو: 15.000دج بدلاً من 30.000دج ، إذ لا عبرة بكمية النقود التي يقبضها وإنما لمقدرتها الشرائية في الحصول على السلع والخدمات.

المطلب الثاني: آثار التضخم على الالتزامات المالية الآجلة.

يفقد التضخم النقود القدرة على أداء وظائفها، فلا يقبلها الأفراد في التعامل إذا انخفضت قيمتها بشكل كبير كما أن تذبذب قيمتها يجعلها غير صالحة كمقياس للقيمة، فيدفع الأفراد للتخلص منها. فإذا ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود يتضرر الدائنون،

ذلك، الإمام جلال الدين السيوطي، **" الحاوي للفتاوي"**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1975م، الجزء الأول، ص101.

[1] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 333.

[2] جمال بن دعاس، **" السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"**، مرجع سابق، ص 131.

[3] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 333.

[4] جمال بن دعاس، **" السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"**، نفس الصفحة، ص 131.

[5] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 334.

ولذلك فإن كثير من الفقهاء أعطوا أهمية خاصة لهذه المسألة.[1] وتشمل الالتزامات المالية المؤجلة القروض، والبيع بثمن مؤجل، ومهر المرأة المؤجل، وغير ذلك من الديون.[2]

المطلب الثالث: آثار التضخم على الأخلاق.

يؤثر التضخم النقدي سلباً على الأخلاق، فيؤدي إلى انتشار الفساد الاجتماعي، فعند ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، مع ثبات مرتب موظفي الدولة، فأنهم سيلجئون في الغالب إلى تأمين حاجتهم المادية عن طريق استغلال وظائفهم، فيقدمون خدمة مشروعة أو غير مشروعة عن طريق الرشوة.[3] وهذا ما نلمسه بوضوح في هذا العصر، حيث عم البلاء، وكثرا الرشاوى، ولن تستقر الأحوال إلا بعد تحسين أحوال هذه الفئة من المجتمع، وذلك عن طريق رفع مرتبات الموظفين بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار ليتحقق لهم حد الكفاية.[4]

المطلب الرابع: آثار التضخم على الاقتصاد.

من آثار التضخم على اقتصاد نذكر كذلك:[5]

أ. ارتفاع الأسعار بالنسبة للطبقات الفقيرة.

ب. استمرار التضخم يزيد تفضيل الاحتفاظ بالسلع والعقارات عن النقود.

ج. زيادة سرعة تداول النقود زيادة كبيرة عندما يصبح الأفراد أقل رغبة في الاحتفاظ بها.

د. حدوث عجز في ميزان المدفوعات عندما ترتفع أسعار الصادرات أو تنعدم الصادرات والذي يؤدي بدوره إلى فقدان الواردات.

هـ. فقدان الثقة في العملة النقدية المحلية بحيث يصبح الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالعملات الصعبة لأنها أكثر استقراراً في سعرها.

و. انخفاض قيمة العملة انخفاضاً كبيراً يؤدي إلى تكالب الناس على شراء العملة الصعبة مما يساعد أيضاً على انهيار قيمة النقود المحلية.

ز. سلبية ظاهرة التضخم من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، لتشجيعها الاستهلاك ومن ثم الاستثمار غير المنتج أو المضاربي.

ح. صعوبة تنفيذ المشروعات بصفة نهائية لصعوبة تقدير ارتفاع الأسعار خلال فترة انجاز هذه المشروعات، وعليه يصبح التخطيط صعب التنفيذ.

---

[1] جمال بن دعاس، **" السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"**، نفس الصفحة، ص 132.

[2] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 334.

[3] موسى آدم عيسى،**" آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي"**، مجموعة دالة البركة، جدة، الطبعة الأولى، 1993م، ص 228-229، محمد زكي شافعي،**" مقدمة في النقود والبنوك"**، مرجع سابق، ص 110.

[4] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 334.

[5] د.عدنان خالد التركماني،**" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"**، مرجع سابق،ص101-102، جمال بن دعاس، **" السياسة السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"**، مرجع سابق، ص 132، حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، مرجع سابق، ص253، إسماعيل هاشم، **" مذكرات في النقود والبنوك"**، مرجع سابق، ص203 ، M.E. Benissad,**"Essais D'analyse Monétaire"** OPU, Alger, 1975, p 83.

ط. انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى كسب المدينين وخسارة الدائنين مما يؤدي إلى فقدان روح التعاون بين أفراد المجتمع مما يجعل العلاقة القائمة بينهم مبنية على العلاقات المادية دون العلاقات الأخلاقية والروحية.

ي. ظهور المضاربات في السوق السوداء.

ك. تخفض جودة بعض السلع بسب سهولة تسويق السلع الرديئة في ظل ارتفاع الأسعار.

المبحث الرابع: علاج التضخم في الاقتصاد الإسلامي.

تباينت أراء الاقتصاديين في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الوضعي بين الكينزيين والنقديين ولنبينها على النحو التالي:

المطلب الأول: علاج التضخم في الاقتصاد الوضعي.

أولاً– عند المدرسة الكينزية: يرى **جون مينارد كينز John Mynard Keynes (1883–1946م)**: أنه إذا وصل الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل، حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية معطلة، فإن الأفراد يتجهون إلى الادخار ويزداد الطلب على النقود، فيحدث في هذه الحالة خلل بين الادخار والاستثمار، فتظهر مشكلة البطالة، والعلاج الذي يقدمه كينز في هذه الحالة هو خفض سعر الفائدة، وخفض الضرائب، وزيادة الإنفاق الاستثماري، ويترتب على ذلك عودة الاقتصاد مرة أخرى إلى مرحلة التوظيف الكامل فيرفع سعر الفائدة، وترفع الضرائب. ثم ظهر ما يسمى **بمنحنى فليبس** الذي ساعد على زيادة اليقين بأفكار هذه المدرسة فرأى أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، ففي الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة تقل معدلات الأجور النقدية، لذلك فإن علاج التضخم يكمن في ازدياد البطالة، إذ هي الثمن الذي يدفع لمكافحة التضخم، فالمشكلة تكمن إذن في التوفيق بين معدلات البطالة ومعدل التضخم.[1] غير أن هذا العلاج لم يكن نافعاً، فالمدرسة الكينزية تهتم بالسياسة المالية وتمهل السياسة النقدية*، الأمر الذي أدى إلى ضعف حوافز الاستثمار نتيجة زيادة الضرائب وكذلك زيادة اقتراض الحكومي من الجهاز البنكي مما أدى إلى الإفراط في إصدار الأوراق النقدية، على أنه لوحظ وجود معدلات عالية للتضخم مع وجود البطالة، ومن هنا فشلت المدرسة الكينزية في أفكارها.[2]

ثانياً– عند مدرسة شيكاغو(النقديين): ظهرت المدرسة التحليل النيوكلاسيكي في مدرسة شيكاغو النقدية إلى الوجود عقب فشل المدرسة الكينزية، وهي تعاديها في أفكارها، وقد سمي أنصارها بالنقديين حيث قام **فريدمان وزملاؤه** سنة 1956م، بدراسة حول العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وميزوا بدقة بين الأسعار المطلقة والأسعار النسبية، كما جمعوا بين التحليل الكلي لفيشر

[1] رمزي زكي،" **الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة-** ضمن كتاب"التضخم في العالم العربي"، دار الشباب، الكويت، الطبعة الأولى،1986م، ص13-16، غازي عناية،" **التضخم المالي"**، مرجع سابق، ص 20، ناظم محمد نوري الشمري،**"النقود والمصارف"**، مرجع سابق، ص 270،

* باعتمادهم في ذلك و بشكل كبير على السياسات المالية عن الطريق التمويل بالعجز والسياسة الضريبية مما يؤدي إلى الارتفاع معدلات التضخم، ورفض فكرة كينز التوظيف الكامل لأنهم اعتقدوا أن البطالة بنسبة صغيرة وانخفاض الإنتاج بمعدلات معقولة مفيدان للحد من تأثيرات النقابات العمالية، ولا يعدون استخدام سياسة البنك المركزي في تخفيض سعر الفائدة مفيداً لرفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق التوظيف الكامل كما ير كينز، ويرون بدلا من ذلك استخدام سياسة ائتمانية بشكل عام عن طريق التأثير على سعر الفائدة ارتفاعا وانخفاضا حسب الظروف. انظر: مروان عطوان،" **النظريات النقدية"**،مرجع سابق، ص 114.

[2] رمزي زكي،" **الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة-** ضمن كتاب"التضخم في العالم العربي"، مرجع سابق، ص 21-22،

والتحليل الجزئي لمدرسة كامبردج، وغيرها.[1] وترى هذه المدرسة أنه لا علاقة بين التضخم والبطالة، فالتضخم ظاهرة نقدية بحتة، فهو يعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود وبين الطلب عليها ، فوجود زيادة غير مرغوب فيها في عرض النقود تلجئ الأفراد إلى التخلص من العرض الزائد الذي يفوق طلبهم عن طريق زيادة في الإنفاق، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذه الزيادة في المستوى العام الأسعار لا يمكن أن تتحقق مال يتم تمويلها بوسائل نقدية جديدة، وهكذا يحدث التضخم، فتكون معالجة التضخم إذن في نمو كمية النقود بمعدلات تناسب مع زيادة حجم الإنتاج، وعدد السكان.[2]

ويلاحظ أن أفكار مدرسة النقديين أكثر واقعية و هي الأقرب في معالجة وفهم التضخم ويمكن أن تحقق أهداف السياسة النقدية، ولهذا انتشرت أفكارهم لمعالجة المشاكل الاقتصادية وإدارة النشاط الاقتصادي عموماً.

المطلبالثاني: الحلول من خلال القراءة للمدرستين.

ومن خلال عرض لحلول المدرستين في علاج مشكلة التضخم يمكن التوصل إلى أنه كلهما ركزتا في نهاية المطاف على السياسة المالية والنقدية لمعالجة هذا الداء وان استخدام أدوات السياستين يجب أن لا يكون بشكل متعارض لأنه يحدث نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي.

أولاً– السياسة المالية: من خلال توظيف أداتين وهما الإنفاق الحكومي والضرائب فتتوسع الحكومة في تحصيل الضرائب لتقليص النقود في أيدي أفراد المجتمع، وتخفيض من الإنفاق العام لتقليص الطلب.[3]

ثانياً– السياسة النقدية: من خلال سياسات التي يمارسها البنك المركزي وتتلخص فيما يلي:[4]

1. للتقليل من كمية النقود من خلال بيع البنك المركزي ما لديه من سندات حكومية يأخذها ثمنها من أيدي الذين يحملونها على شكل أوراق نقدية فيقلل من النقود في أيدي أفراد المجتمع. وهذا ضمن ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة.
2. يرفع البنك المركزي من نسبة الإحتياطي لتقليل من مقدرة البنوك التجارية في التوسع بالائتمان وعمليات خلق النقود.
3. يرفع البنك المركزي أسعار الفوائد على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية كما يرفع أسعار إعادة الخصم على الكمبيالات.
4. تخفيض عرض النقد ويترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة و بالتالي انخفاض الطلب الكلي.

كما يمكن الاستعانة بأداة أخرى ذات أهمية في معالجة التضخم وهي:

---

[1] سحنون محمود، **" دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي"**، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2004/2003م، ص71.

[2] رمزي زكي،**" الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة-** ضمن **كتاب التضخم في العالم العربي"**، مرجع سابق، ص 13-18، شارلس ليفنسون، **" التضخم العالمي والشركات المتعددة الجنسيات"**، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976م ، ص23، غازي عناية،**" التضخم المالي"**، مرجع سابق، ص 48.

[3] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **"مبادئ علم الاقتصاد"**، مرجع سابق، 276.

[4] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **"مبادئ علم الاقتصاد"**، مرجع سابق، 277.، حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، مرجع سابق، ص 254.

ثالثاً– المراقبة المباشرة: وتشمل بعض الإجراءات منها: التسعير، واستخدام البطاقات في توزيع السلع الضرورية، والتشجيع على انتاج السلع الضرورية، تخفيض القيود على الواردات لزيادة عرض السلع، وأخيراً رقابة على الأجور ودراسة الأوضاع بدقة قبل زيادتها.[1]

المطلب الثالث: علاج التضخم عند المفكرين المسلمين.

ان مسألة التضخم ليست مستحدثة، بل ان مصطلح التضخم هو المستحدث أما معناه فليس جديداً، فالتضخم هو رخص النقود والذي تأكد أكثر فأكثر بعد الانتقال من النقود الذهبية والفضية الى الفلوس.

ففي تاريخ النقود حدثت نقلة نوعية كبيرة، عندما تم الانتقال من النقود الخلقية الى النقود الاصطلاحية، ونقلة نوعية اكبر عندما تم الانتقال من النقود الخالصة الى النقود المغشوشة فكانت هناك دراهم مغشوشة، وفلوس. ومع مالقيته هذه النقلة من هجوم لعل ابرز قادته **المقريزي–رحمه الله–**، إلا ان أمر هذه النقود في الواقع كان أقوى من أمرها في الفكر. فعمت البلوى بهذه النقود، وصار الفقهاء أمام ضغط واقعي جديد هو تغير هذه النقود التي هي معرضة للإبطال والكساد. كما هي معرضة للرخص والغلاء وكان في طليعة من اهتموا ببيان أحكام هذه النازلة الجديدة **الإمام السيوطي–رحمه الله–** في رسالته:" **قطع المجادلة عند تغيير المعاملة**"، والفقيه **ابن عابدين–رحمه الله–** في كتابه:"**تنبيه الرقود على مسائل النقود**".[2]

وتتلخص آراء الفقهاء في تغير قيمة النقود، رخصاً وغلاءً، كما يلي:[3]

1. إذا كان القرض نقوداً خلقية*، خاصة أو مرجوحة الغش، فالقرض يرد مثله سواء رخصت النقود أو غلت أو بقيت كما هي.
2. إذا كان القرض نقود اصطلاحية**، راجحة الغش، ففيه ثلاثة آراء:

أ. يرد القرض بمثله، ولا يلتفت الى رخص النقود وغلائها، وهو قول أبي حنيفة، والمالكية عند المشهور عندهم، والشافعية والحنابلة.

ب. يرد القرض بقيمته يوم القرض ، وهو قول أبي يوسف من الحنفية، ولعله وجه عند الحنابلة.

ت. يرد القرض بقيمته، إذا كان تغير القيمة بالرخص أو الغلاء تغيراً فاحشاً، وهو وجه عند المالكية.

---

[1] حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، مرجع سابق، ص 255.

[2] د.رفيق يونس المصري، **"بحوث في الاقتصاد الإسلامي"**، دار المكتبي، دمشق، الطبعة الثانية، 1430هـ/2009م، ص 198-199.

[3] نزيه حماد، **"تغير النقود"**، ضمن "دراسات في أصول المداينات في الفقه الإسلامي"، دار الفاروق، الطائف، الطبعة الأولى، 1411هـ/1990م، ص222.

*النقود الخلقية عند الفقهاء هي النقود السلعية عند الاقتصاديين، بل هي النقود المعدنية الثمينة، وهي النقود التي لها قيمة ذاتية لا تختلف عن قيمتها الاسمية اختلافاً كبيراً.

**النقود الاصطلاحية عند الفقهاء فهي النقود المغشوشة وهي النقود الائتمانية عند الاقتصاديين، وهي النقود التي تختلف قيمتها الاسمية عن قيمتها الذاتية اختلافاً كبيراً.

سبق أن ذكرنا أن التضخم الجامح تصاحبه ظاهرة ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود إلى درجة كبيرة بين عشية وضحها، وقد رأى الاقتصاديون أن الحل الوحيد لهذا النوع من التضخم لا يكون إلا عن طريق استبدال النقود القديمة بنقود جديدة. وفي الحقيقة أن قصر العلاج على هذا الطريق فقط لا يكفي بل لا بد من اتخاذ خطوات أخرى تساند هذه الخطوة وهي:[1]

- إلزام الحكومة بإصدار كمية محدودة من النقود تتناسب مع قدرتها الاقتصادية وعدم السماح لها بحرية إصدار النقود بدون حدود لأنه إن سمح لها بذلك فستعود الفوضى في عملية إصدار النقود مما يشكل سبباً مباشرا في انخفاض عملتها وارتفاع الأسعار مرة أخرى والعودة إلى المرض القاتل.
- من اجل تقيد سلطة الحكومة في إصدار كمية النقود لا بد من استقلال البنك المركزي عن هيمنة الحكومة، وإعطاء هذا البنك سلطة إصدار النقود بالقدر الذي يتحاج إليه الأمة في عمليات التبادل لأن العبرة في النقود لقوتها الشرائية لا لكميتها.
- تشجيع الإنتاج والقطاع الخاص لقيامه بمهامه الأساسية في عملية الإنتاج أي العودة إلى المبدأ الإسلامي و الأصل في الاقتصاد الإسلامي القاضي بحرية الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي ضمن الحدود الشرعية.
- إعادة الأموال التي استولى عليه الحكام و المستفيدون من الحروب الأهلية والأوضاع السياسية القائمة في مثل هذه البلاد لأنها أموال أخذت عن طريق الظلم والظلم ظلمات يوم القيامة. ثم إن هذه الأموال إن عرف لها صاحب تعاد إليه وان لم يعرف لها صاحب أو أخذت من أموال الدولة فيجب إعادتها إلى بيت مال الدولة كما فعل عمر بن عبد العزيز–رضي الله عنه– عندما تولى الخلافة مع بني أمية الذين استولوا على كثير من الأموال ظلماً وبقوة السلطان وبطرق غير شرعية.

ولقد ذكر كذلك **الدكتور حسن شحاته**حزمة من الحلول لمعالجة التضخم نذكرها على النحو التالي:[2]

- إصلاح النظام النقدي الحالي وربط كمية النقود بالإنتاج.
- تحريم الاكتناز والحث على استثمار الأموال.
- ترشيد الإنفاق وتحريم الإسراف والتبذير والإنفاق الترفي.
- زيادة الإنتاجية عن طريق تحفيز العنصر البشري معنويا ومادياً.

الخلاصة:

ويبدو أن معرفة سبب التضخم النقدي بشكل صحيح في الاقتصاد الإسلامي هو الذي يعطي العلاج الناجح لحل هذه المشكلات، فقد مر معنا أن السبب يكمن في إصدار الأوراق النقدية زيادة عن التغطية المعدنية في ظل قاعدة الورق النقدي ومن هنا فإن العلاج هو إعادة الصلة القوية بين الأوراق النقدية وغطائها المعدني، أي الرجوع إلى قاعدة الذهب والفضة، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج المؤدية إلى الاحتفاظ بالرصيد المعدني. وهذا ما يؤكد لنا أن التضخم ما كان إلا في الفترات التي خرجت النقود فيها عن قاعدة الذهب والفضة.

Conclusion:

[1] د.عدنان خالد التركماني،**" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"**، مرجع سابق، ص116-117.
[2] حسن شحاتة،**" الفائدة الربوية وقود التضخم النقدي وليس تعويضاً عنه"**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد6، جمادى الأولى، 1402هـ، ص 08.

It seems that the cause of the inflation correctly in Islamic economics is the one who gives a successful treatment to resolve these problems, it has over us that the reason lies in the issuance of banknotes increased coverage hardware under the base paper cash Hence, the treatment is to restore the strong link between banknotes The cover is metal, any reference to the base of gold and silver, as well as increased production leading to retain the balance of metal. This assures us that inflation was only in periods where the money went for the gold and silver.

المراجع:

أولاً– القران الكريم:

1. " **القرآن الكريم**"، رواية حفص عن عاصم، دار الفكر للنشر والتوزيع، دن، دم.

ثانياً– كتب الفقه:

2. الإمام الحافظ النووي، " **المجموع شرح المهذب**"، مع تكملة لأبي الحسن على عبد الكافي السبكي، وتكملة نجيب المطيعي، دار الفكر، دم، دت.
3. .الإمام جلال الدين السيوطي، " **الحاوي للفتاوي**"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1975م.

ثانياً–كتب الاقتصاد الوضعي:

4. موريس آليه،" **الشروط النقدية لاقتصاد السوق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد**"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، 1993م.
5. غازي عناية،" **التضخم المالي**"، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
6. فؤاد مرسي، " **التضخم و التنمية في الوطن الغربي**"، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1983م.
7. ناظم محمد نوري الشمري،" **النقود والمصارف**"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987م.
8. محمد زكي شافعي، " **مقدمة في النقود والبنوك**"، دار النهضة العربية، دم، 1982م.
9. باري سيجل،" **النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقدين**"، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987م.
10. حسين بن سالم جابر الزبيدي،" **التضخم والكساد**"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.
11. عادل عبد المهدي، " **التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي**"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م.
12. خيرات البيضاوي، " **التضخم وآثاره في العالم الثالث**"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1976م.
13. أ.إ. بلجوك،" **الأزمات الاقتصادية المعاصرة**"، ترجمة على القزويني، مطبعة الأمين، دمشق، دت.
14. جورج قرم، " **التبعية الاقتصادية مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي**"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1980م.
15. إبراهيم بشير الغويل، "**نحو نظام اقتصادي عالمي جديد**"، كمنشورات رسالة الجهاد، دار اقرأ، مالطا، 1990م.
16. إسماعيل هاشم، " **مذكرات في النقود والبنوك**"، دار النهضة العربية، بيروت، دت.

17.حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 1426هـ/2005م.

18.كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 1430هـ/2009م.

19.حسن غانم،" **ليس التضخم ارتفاعاً في الأسعار**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 14، محرم 1403هـ.

20.عادل عبد المهدي،" **التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي**"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م.

21.شارلس ليفنسون،" **التضخم العالمي والشركات المتعددة الجنسيات**"، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976م.

22.عطوان مروان،"**النظريات النقدية**"، دار البعث، قسنطينة، د.ط، 1989م.

23.رمزي زكي،" **الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة**– ضمن– " **كتاب التضخم في العالم العربي**".

24.محمد عمر شابرا، " **نحو نظام نقدي عادل**"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، 1992م.

25.رمزي زكي،" **الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة**– ضمن **كتاب التضخم في العالم العربي**"، دار الشباب، الكويت، الطبعة الأولى،1986م،

26.سحنون محمود، " **دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2004/2003م.

ثالثاً– كتب الاقتصاد الإسلامي:

27.أحمد حسن، " **الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي– قيمتها وأحكامها**"، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1422هـ/2002م.

28.انظر عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد،" **اقتصاديات النقود–رؤية إسلامية**"، د.ط، دم، طبعة منقحة، 2008م.

29.د.عدنان خالد التركماني،" **السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**"، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1988م.

30.علي السالوس،" **التضخم والكساد وكيف عالجها الإسلام**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 172، أوت 1995م .

31.جمال بن دعاس، " **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي– دراسة مقارنة**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م.

32.موسى آدم عيسى،" **آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي**"، مجموعة دالة البركة، جدة، الطبعة الأولى، 1993م.

33.أ.د.رفيق يونس المصري، "**بحوث في الاقتصاد الإسلامي**"، دار المكتبي، دمشق، الطبعة الثانية، 1430هـ/2009م.

34.أ.د.رفيق يونس المصري،" **الربط القياسي للديون بعملة اعتبارية**"، منذر قحف، قضايا معاصرة النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الأولى، 1997م.

35.نزيه حماد، "**تغير النقود**"، ضمن "دراسات في أصول المداينات في الفقه الإسلامي"، دار الفاروق، الطائف، الطبعة الأولى، 1411هـ/1990م.

36.صالح بن زابن المرزوقي البقمي،" **حسن وفاء الديون وعلاقته بالربط القياسي**"، منذر قحف، "قضايا معاصرة النقود والبنوك والمساهمة في الشركات"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الأولى، 1997م.

37.د.شوقي أحمد دنيا،" **التضخم والربط القياسي دراسة مقارنة**"، منذر قحف، "قضايا معاصرة و النقود والبنوك والمساهمة في الشركات"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الأولى، 1997م.

رابعاً– المجالات العلمية الاقتصادية:

38.حسن غانم، " **غموض المفهوم الوضعي للتضخم**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 19، جمادى الثانية، 1403هـ.

39.باسل النقيب،" **النمو والبطالة والتضخم وجوانب من الاقتصاد الإسلامي**"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، دت، دم.

40.حسن شحاتة،" **الفائدة الربوية وقود التضخم النقدي وليس تعويضاً عنه**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد6، جمادى الأولى، 1402هـ.

خامساً– كتب باللغة الأجنبية:

41.M.E. Benissad,"**Essais D'analyse Monétaire**" OPU, Alger, 1975, p 83

التضخم النقدي وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي.

من إعداد الباحث: فؤاد بن حدو.

fouadomati@yahoo.com / fouadomati@hotmail.com

"فاستقرار قيمة النقود هدف مهم من أهداف السياسة النقدية في الإسلام، كي تستقيم المعاملات، لان إفساد النقود فيه إضرار بالمجتمع كله. ومما يؤسف ان النظام النقدي السائد يبعث على القلق وعدم الاستقرار النقدي."[1]

مقدمة:

تعد ظاهرة التضخم النقدي من المسائل العويصة التي عجزت الاقتصاديات الوضعية عن معالجتها واكتفت فقط بإعطاء بعض التفسيرات لا غير. وقد ازدادت هذه الظاهرة واشتد عودها في ظل الاعتماد على قاعدة الأوراق النقدية و تخلي عن قاعدة الذهب والفضة و انعكست أثارها على الأفراد و الدول، فاتجه علماء الاقتصاد إلى تفسير هذه الظاهرة، وبيان لآثارها من عدة زوايا، وحاولوا إعطاء الحلول لمعالجتها.وسنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء و معرفة الحلول التي يمكن أن يقدمها الاقتصاد الإسلامي لهذه الظاهرة التي استفحلت في السنوات الأخيرة الماضية من خلال تقسيم هذا البحثإلىأربعة مباحث رئيسية:

المبحث الأول:المدخل العام إلى التضخم.

المبحث الثاني: أسباب التضخم.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم.

المبحث الرابع: علاج التضخم في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول: المدخل العام إلى التضخم.

من المسائل الاقتصادية التي عجز علم الاقتصاد الراهن عن تحديد معناها بوضوح، وإعطاء حلول المناسبة دون وقوع آثارها، مسألة التضخم النقدي، و يعترف بهذا الغربيون أنفسهم.[2] يقول البروفسور **موريس آليه:** "فالمشكلات الكبرى لاقتصاديات الأسواق الغربية التي لم تحل حتى اليوم هي التقلبات الاقتصادية، و تغيرات القيمة الحقيقة للنقود الذي يعيق –في آن وأحد– كفاءة الاقتصاد، وعدالة توزيع الدخل، وضمان استخدام الموارد، وأخيراً السلام الاجتماعي... الحقيقة أن المظالم الكبرى التي تشكو منها مجتمعاتنا الغربية إنما تأتي إلى حدكبير من تشوهات توزيع الدخول الناشئة من تغيرات القيمة الحقيقية للنقود".[3]

---

[1]أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1422هـ/2002م، ص 322.

[1] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 324.

[2] موريس آليه،**" الشروط النقدية لاقتصاد السوق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد"**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، 1993م، ص 35.

المطلب الأول: تعريف التضخم.

تعددت المفاهيم الاقتصادية في تحديد معنى التضخم، فمن الاقتصاديين من بين تحديده لكلمة التضخم بناءً على الأسباب المنشئة له، ومنهم من بني على الآثار المترتبة عليه.[1] فتعدد النظريات المفسرة للتضخم أدى إلى كثرة التعاريف لمعنى التضخم، بحيث يصبح مجرد الإلمام بجانب وأحد منها أمراً عسيراً.[2] ومن ثم يصعب تحديد المعنى على وجه الدقة.[3] ومن هذه التعاريف نكتفي بذكر أهمه

أولاً– التعريف المبني على النظرية الكمية: التضخم النقدي بناء على هذه النظرية هو: " كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار".[4] وقد أخذ بهذا المفهوم معظم اقتصادي القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين. لكنه تعريف منتقد بسبب عدم دقته ووضوحه، فهو لم يحدد متى يعد الفائض النقدي تضخماً، إذ ليس كل فائض نقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. و صحة الشواهد الخاصة بت، لأنه لم يستطع تفسير ظاهر الكساد الكبير (1929–1933م)، حيث لم يحدث التضخم ولم ترتفع الأسعار.

انياً– التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق: تعرف هذه النظرية التضخم بناءً على أسباب نشوئه بأنه :" الزيادة في معدل الإنفاق والدخل". فازدياد الدخل النقدي والإنفاق النقدي يسبب ارتفاع الأسعار ومن ثم تضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات.[5] وهذا التعريف مُنتقد بأنه يفترض ارتفاعاً عاماً في الأسعار نتيجة لارتفاع الدخل النقدي، ولكن قد ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى فكيف يفسر هذا ارتفاع؟.[6]

ثالثاً–التعريف المبني على آثار التضخم: عرف أصحاب هذه النظرية التضخم بأنه:" التضخم هو الزيادة في المستوى العام للأسعار*". وهذا التعريف هو الذي يعتمد عليه معظم علماء الاقتصاد، حتى أصبح هو التعريف الشائع للتضخم.[7] ويتوجه لهذا التعريف التعريف انتقادات عدة:[8]

---

[3] غازي عناية،" **التضخم المالي**"، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م، ص 53.

[4] حسن غانم، " **غموض المفهوم الوضعي للتضخم**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 19، جمادى الثانية، 1403هـ، ص 34.

[5] فؤاد مرسي، " **التضخم و التنمية في الوطن الغربي**"، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1983م، ص13.

[6] ناظم محمد نوري الشمري،" **النقود والمصارف**"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987م.، ص 266، غازي عناية،" **التضخم المالي**"، مرجع سابق، ص 53.

[5]غازي عناية،" **التضخم المالي**"، مرجع سابق، ص 16-17.

[6] أحمد حسن، " **الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها**"، مرجع سابق، ص 325.

* وهذا يعني ان ارتفاع الأسعار لمرة واحدة لا يعني حدوث التضخم، ومثل ذلك ما حدث سنة 1973م من ارتفاع كبير ومفاجئ في أسعار النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا بسبب الحظر الذي فرضته منظمة" **أوبك**" على تصدير النفط خلال حرب أكتوبر بين مصر وإسرائيل. فقد أدى ذلك الى ارتفاع كبير في مستوى الأسعار، ولكن الاقتصاد قد تكيف بعدة فترة ما مع الأسعار المرتفعة للنفط الخام، وكف المستوى العام للأسعار عن الارتفاع لهذا السبب. أنظر عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد،" **اقتصاديات النقود-رؤية إسلامية**"، د.ط، دم، طبعة منقحة، 2008م، ص 418.

[7] محمد زكي شافعي، " **مقدمة في النقود والبنوك**"، دار النهضة العربية، دم، 1982م، ص 135.

[8] غازي عنابة،" **التضخم المالي**"، مرجع سابق، ص23، باري سيجل،" **النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقدين**"، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987م، ص 557-559، أحمد حسن، " **الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها**"، مرجع سابق، ص 326.

1. لم يبين معظم أصحاب هذا التعريف المدة الأزمة لمعرفة ارتفاع الأسعار بأنه حالة تضخمية، هل هو ارتفاع مستمر؟ أو ارتفاع مؤقت؟.
2. لم يحدد أصحاب هذا التعريف نسبة الارتفاع التي يمكن اعتبارها حالة تضخمية.
3. التضخم ظاهرة نقدية، ولذلك فإن علاجها يتطلب سياسة نقدية، فلا يصح القول بأنه ارتفاع في الأسعار.
4. يمهل هذا التعريف بيان السبب في ارتفاع الأسعار.
5. إن هذا التعريف غير صحيح لأن ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار هي نتيجة من نتائج التضخم وأثر من آثاره، فالتضخم في حد ذاته شيء آخر غير ارتفاع، عند حدوثه تحدث هذه النتيجة، فلا يمكن جعل هذه النتيجة هي التضخم.

رابعاً– ومنهم من ذهب إلى أن كلمة التضخم تعني معاني ومفاهيم كثيرة:[1]

1. **التضخم في الأسعار**: عندما ترتفع الأسعار ارتفاعاً غير عادي وغير مألوف.
2. **التضخم في الدخل**: عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعاً غير عادي وغير مألوف.
3. **التضخم في العملة**: ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق.
4. **التضخم في التكاليف**: ويشمل الارتفاع الحاصل لأثمان عوامل الإنتاج السائدة في أسواق السلع.

خامساً– و عرف بعض الاقتصاديين التضخم بأنه:" عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة".[2]

ويبدو أن هذا المفهوم للتضخم قد جمع كل الانتقادات الموجهة للمفاهيم الأخرى للتضخم، وهو إخراج للتضخم عن حقيقته.[3]

وفي ظل هذا التضارب الواضح والجلي في فهم معنى التضخم نذهب إلى ما أجمع عليه علماء الاقتصاد على أنه في ظل نظام قاعدة الذهب فإن الميزة الأساسية لهذا النظام هي الثبوت النسبي في الأسعار،[4] واجمعوا على أن من نتائج التضخم الارتفاع العام في مستوى الأسعار، وهذا هو القاسم المشترك لتعاريف التضخم. ولا بد من الربط بين هاتين النقطتين لصياغة معنى محدد للتضخم. ففي نظام قاعدة الذهب* تثبت الأسعار نسبياً، وذلك لأن نظام الذهب هو النظام تلقائي كما يقول علماء الاقتصاد.

---

[1] غازي عنابة، **" التضخم المالي"**، مرجع سابق، ص 10-11.

[2] حسين بن سالم جابر الزبيدي، **" التضخم والكساد"**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م، ص33، عبد الفتاح عبد عبد الرحمن عبد المجيد، **" اقتصاديات النقود-رؤية إسلامية"**، مرجع سابق، ص420.

[3] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 326.

[4] عادل عبد المهدي، **" التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"**، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م، ص 111.

*لقد عرف الذهب وبرزت قيمته منذ عصور قديمة كمعدن يسهل تشكيله أكثر من أي معدن آخر، بالإضافة الى سهولة الحصول على الذهب في صورته النقدية، ومنذ السبعينات من القرن العشرين، أصبح الذهب يباع ويشترى في السوق بأسعار متذبذبة الى حد كبير، وأصبحت العلاقة بين احتياطي الذهب وقيمة العملات علاقة غير مباشرة الى حد كبير، وقد أصبح الطلب متزايداً جداً على الذهب في عمليات التصنيع. كما ان الذهب اليوم لا يستخدم الاستخدام الصحيح، ولعدة قرون مضت. كما أن الخصائص الفريدة للذهب المتمثلة في ليونته وقابليته للسحب والتشكيل، ومقاومته للتآكل، وقدرته على عكس الحرارة، والوقاية من الإشعاع في الفضاء، جعلت منه معدناً متعدد الاستخدامات، في هذا العصر المتقدم تكنولوجيا. كما يتم توفير مادة الذهب الخام لتصنيع المشغورات الذهبية من عدة مصادر منها:

– **المصدر الأول:** شراء الذهب من البورصات العالمية خام، على شكل أونصات وتكون عادة من سويسرا.

ومن خلال استقرائنا للتاريخ النقدي فقد بين**المقريزي–رحمه الله–** في كتابيه " **إغاثة الأمة بكشف الغمة**" و" **شذور العقود في ذكر النقود**"، أن بداية حالات التضخم حدثت عند رواج الدراهم والدنانير المغشوشة والفلوس كنقود رئيسة، وقد تجلى ذلك بوضوح عندما راجت الفلوس في مصر حتى صارت عملة رئيسية ونسب إليها قيم جميع الأشياء، مما أدى إلى حدوث ظاهرة التضخم، وما أعقبها من ارتفاع غير معقول في المستوى العام للأسعار، ولم تهدأ الأحوال إلى بعد إبعاد تلك الفلوس.

وعندما اتجه الناس إلى اعتماد الأوراق النقدية، لم يحدث التضخم في بداية عهدها كما عليه الآن، لكنه استفحل عند عدم اشتراط التغطية المعدنية(نظام قاعدة الذهب)، ولذا بعد خروج العالم بأجمعه عن التغطية المعدنية، الملزمة والمحددة، فانتشرت ظاهرة التضخم في العالم كله، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وبناءًا على هذا كله قدم **الأستاذ أحمد حسن** تعريف التضخم بأنه:" زيادة في كمية النقود الورقية لا يرافقها زيادة في التغطية المعدنية"، أو " هو ارتفاع القيمة الاسمية للنقود عن قيمتها الحقيقة".[2]

أما**الدكتور عدنان خالد التركماني** فقدم تعريف شامل عن التضخم احتوى ومس جميع جوانب التضخم فكان أحسنها وأقربها في رأيّ في تفسير مدلول ظاهرة التضخم فقال بأن التضخم هو: "زيادة عرض كميات النقود لتغطية الإنفاق الحكومي ونقص في الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى نقص في المعروض من السلع والخدمات لأن النقود الورقية ليست مضمونة بالذهب كما لا توجد سلطة تمنع الدولة من إصدار كميات من النقود بدون حساب. ولأن النقود ليست إلا وسيلة للتبادل وتقويم السلع والخدمات فزيادتها أو تراكمها لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج بل إن العكس هو الصحيح فزيادة الإنتاج هي التي تؤدي إلى زيادة النقود فالنقود الحقيقية هي المنتجات لأنها تجلبها أو تكون سبباً في جلبها إلى البلاد نتيجة لتصدير المنتجات".[3] انتهى **كلام الدكتور**.

وخلال ما تم عرضه من تعريفات السابقة يمكن أن أعرف التضخم بأنه: " **ظاهرة نقدية بحتة لاغير بحيث تكون فيه الكمية المعروضة من النقود تفوق زيادة في حجم الإنتاج، وغير مغطاة بالذهب، كون أن النقود هي مقياس للأشياء وليس العكس مما يؤدي إلى الارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود**".

المطلب الثاني: أنواع التضخم.

– **المصدر الثاني:** شراء الذهب المستعمل من الأسواق ثم يتم صهره أو تجديده.
كما ان الذهب هو المعدن المفضل في العديد من المجالات، بدءا بالإلكترونيات وانتهاء بهندسة الصواريخ. كما يتم استخدام أكثر من 400 طن من الذهب سنوياً 9.12 مليون أوقية في مجال الصناعة، وتزين المجوهرات، وطب الأسنان، و الطب بشكل عام. كما ان جمال الذهب ورونقه ومقاومته للتآكل قد جعلته من المعادن المتميزة في الفنون والحرف المختلفة منذ قديم الزمن. والوحدة المستخدمة في وزن الذهب هي الأونصة، وهي تعادل 31.1 غرام .وكل ما تم ذكره بتفصيل والتدرج أدى الى استبعاد الذهب من تغطية الأوراق النقدية. انظر: حسين بن سالم جابر الزبيدي،**" التضخم والكساد"**، مرجع سابق، ص90-92.

[1] خيرات البيضاوي، **" التضخم وآثاره في العالم الثالث"**، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1976م، ص24، أ.إ. بلجوك،**" الأزمات الاقتصادية المعاصرة"**، ترجمة على القزويني، مطبعة الأمين، دمشق، دت، ص139، جورج قرم، **" التبعية الاقتصادية مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي"**، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1980م، ص 35، إبراهيم بشير الغويل، **"نحو نظام اقتصادي عالمي جديد"**، كمنشورات رسالة الجهاد، دار اقرأ، مالطا، 1990م، ص 28، موريس آليه،**" الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد"**، مرجع سابق، ص 15.

[2] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 329.

[3] د.عدنان خالد التركماني،**" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"**، مرجع سابق،ص83.

إن اختلاف علماء الاقتصاد في مفهوم التضخم جعلهم يختلفون في تحديد أنواعه أيضاً، فمنهم من قسمه إلى تضخم سلعي، وتضخم ربحي، وتضخم رأسمالي، وتضخم دخلي، وتضخم اجري، وتضخم إنفاقي.[1]

أولاً– التضخم الجامح Hypey Inflation: وهو أخطر أنواع التضخم، إذ ترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جداً وتنخفض قيمة النقود حتى تصبح تافهة جداً. وتفقد النقود القدرة على أداء وظائفها، حتى تصبح عديمة القيمة حيث يقض الأمر، إصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة وينشأ هذا النوع نتيجة حدوث تفكك اجتماعي وانهيار النشاط الاقتصادي، أو عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور وفقد سلطتها على الشعب، أو تتعمد الحكومة تخفيض قيمة العملة تخفيضاً كبيراً، أو للتخلص من التزاماتها الخارجية وخاصة إذا كانت ناشئة بسبب الحروب المدمرة[2]، ومن أمثلته ما حدث في اليونان حيث ارتفعت الأسعار سنة 1948م بنسبة 25 ألف مرة، وفي اليابان نسبة 11000 مرة، وفي الصين بلغ الرقم القياسي للأسعار سنة 1947م نسيبة مليونين ونصف مرة عنه سنة 1937م، أما أشهرها فهو ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى 1924م، إذ ارتفع مستوى الأسعار تريليون مرة. [3] وكما حدث لدولة العراق الشقيقة عقب الحصار الاقتصادي الغاشم و الظالم عليها.[4]

ثانياً– التضخم الزاحف Greeping Infation: ويسمى بالتضخم المتوسط، وغير الجامح، وهذا النوع هو المنتشر في دول العالم في الوقت الحاضر، وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر.[5] بحيث تكون آثاره أقل خطورة ويسهل على السلطات مكافحته والحد من آثاره، حيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماماً بالنقد المتداول،[6] ويكون ناشئاً إما بسبب الطلب أو بسبب التكاليف.[7]

ثالثاً– التضخم المتسارع: وهذا النوع من التضخم يصف تزايد الأسعار بمعدلات أعلى من التضخم الزاحف ولفترات زمنية قصيرة.[8]

قصيرة.[8]

رابعاً– التضخم الأصيل أو الصريح أو الأصيل: ويحدث عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة الإنتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار.[1]

---

[1] غازي عناية، **" التضخم المالي"**، مرجع سابق، ص 58-59، باسل النقيب، **" النمو والبطالة والتضخم وجوانب من الاقتصاد الإسلامي"**، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، مجلد الثالث، العدد الأول، ص 86.

[2] د.عدنان خالد التركماني، **" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"**، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1988م،ص101، غازي عناية، **" التضخم المالي"**، مرجع سابق، ص 62، إسماعيل هاشم، **" مذكرات في النقود والبنوك"**، دار النهضة العربية، بيروت، دت، ص 200-201، ناظم محمود نوري الشمري، **" النقود والمصارف"**، مرجع سابق، ص 280.

[3] علي السالوس، **" التضخم والكساد وكيف عالجها الإسلام"**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 172، أوت 1995م ، ص 59.

[4] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 330.

[5] إسماعيل هاشم، **" مذكرات في النقود والبنوك"**، مرجع سابق، ص 197-198.

[6] علي السالوس، **" التضخم والكساد وكيف عالجها الإسلام"**، مرجع سابق، ص 58

[7] جمال بن دعاس، **" السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م، ص 129.

[8] حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 1426هـ/2005م، ص248.

خامساً– التضخم المكبوت Suppressed Inflation: وهذا النوع يصف حالة من ضبط الأسعار من قبل السلطات المسئولة بحيث لو تركت الأسعار دون إجراءات مضادة لارتفعت ولكن تدخل السلطات ثبت الأسعار عند حدود لا تعبر عن واقع الحال. وهذه الحالة مؤقتة إما أن تستطيع السلطات أن تصحح الأوضاع الاقتصادية بإجراءاتها من خلال الأسعار الجبرية والتوزيع بالبطاقات أو تفلت الأمور ويصبح التضخم متسارعاً أو تتفاقم الأوضاع ويصبح التضخم جامحاً.[2] وتجدر الإشارة إلى أن القيود التي تفرض للحد من ارتفاع الأسعار لا تعني عدم وجود ضغوط تضخمية بل لأنها تؤجل أن تؤدي دورها في ارتفاع الأسعار.[3]

ومن هنا نلمس بأن التضخم حالة اقتصادية مقلقة ولعل أخطر أنواعه هو التضخم الجامح.

المبحث الثاني: أسباب التضخم.

المطلب الأول: الأسباب النقدية للتضخم.

لم يتفق علماء الاقتصاد على تحديد أسباب التضخم، والسبب في ذلك يعود إلى اختلافهم في مفهومه، حيث يقول **الأستاذ حسين غانم***: " إن ظاهرة التضخم تعتبر من أدق وأخطر الظواهر الاقتصادية، وأشدها غموضاً، فالتضخم بالنسبة لعلماء الاقتصاد كمرض السرطان بالنسبة لعلماء الطب، لا يعرف سببه على وجه اليقين، ومن ثم فقد اخفق العلماء في التوصل إلى الوسائل الحاسمة للقضاء على هذا المرض الاقتصادي حتى الآن".[4] ويذكر علماء الاقتصاد عدداً من الأسباب المؤدية للتضخم يمكن إيجازها بما يلي:

أولاً– التمويل بالعجز:وهو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية، والتي تصير بدورها غطاءاً للعملة الورقية.[5] وقد يكون سببه الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بغرض زيادة الطلب الكلي الفعال، دون مقابلة ذلك زيادة في العرض الكلي مما يؤدي إلى الفائض النقدي وإلى ارتفاع الأسعار وهذا ما يسمى **بالتضخم الطلبي**.[6]

ثانياً– تمويل النفقات العسكرية: النفقات العسكرية سواء منها التي تكون قبل الحرب للاستعداد لها أو أثناءها، أو بعدها لمعالجة ويلات الحرب، سبب مهم أيضاً من أسباب التضخم.[7] فالنفقات العسكرية تقدر سنوياً بمليارات الدولارات، وهي لا تؤدي إلى أي دور

---

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **"مبادئ علم الاقتصاد"**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 1430هـ/2009م، ص273

[2] حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، مرجع سابق، ص248

[3] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **"مبادئ علم الاقتصاد"**، مرجع سابق، ص273.

* وهو مستشار اقتصادي سابق بهيئة الأمم المتحدة.

[4] حسن غانم،**" ليس التضخم ارتفاعاً في الأسعار"**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 14، محرم 1403هـ، ص 28.

[5] عادل عبد المهدي،**" التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"**، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م، ص 69-70، إسماعيل هشام،**"مذكرات في النقود والبنوك"**، مرجع سابق، ص 204.

[6] علي السالوس،**" التضخم والكساد وكيف عالجها الإسلام"**، مرجع سابق، ص 08.

[7] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 331

إنتاجي، بل على العكس فهي تهدم الإنتاج.[1] وهذا ما أكده **شارلس ليفنسون** عندما قال:"بأن حرب الفيتنام كانت أحدى الأسباب الرئيسة للتضخم الأمريكي، فقد تجاوزت تكلفتها المباشرة 14 مليار دولار أمريكي حتى سنة 1971م".[2]

ثالثاً– إصدار النقود البنكية: إن توسع البنوك في خلق نقود الودائع يؤدي إلى نتائج الإصدار النقدي، وبالتالي يجب الاحتفاظ بالاحتياطي الكامل(100%) في هذه البنوك، ليسهل على البنك المركزي التحكم في حجم النقد المتداول.[3]

رابعاً– زيادة التكاليف أو النفقات: يقول علماء الاقتصاد الوضعي أنه من الممكن أن تنشأ حالة التضخم إذا طلب العمال الرفع من أجورهم وقدراتهم الشرائية أعلى من درجة مساهمتهم في الخدمات التي يقدمونها مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبعبارة أخرى فإن الأسعار ترتفع عندما تكون التكلفة الحدية أكبرمن الإيراد الحدي للإنتاجية.[4] ولقد أثبتت الاختباراتالتي قام بها الكثير من الاقتصاديين، أن ارتفاع ارتفاع الأجور يحصل نتيجة لارتفاع نفقات المعيشة بارتفاع الأسعار، حيث يجد أصحاب المشروعات في ارتفاع الأجور مبرراً لأحداث زيادة الأسعار، بنسب غالباً ما تكون أعلى من معدل ارتفاع الأجور لزيادة أرباحهم.[5]

المطلب الثاني: الأسباب الغير النقدية للتضخم.

قد يرى البعض ان التضخم لا ينشأ عن فائض عرض النقود، ويبدو ان السبب يرجع إلى طبيعة علم الاقتصاد الراهن وموقفه من النقود، فهو لا يرى على أنها مجرد وحدة للحساب ووسيط للتبادل، وإنما هي أداة سياسية أكثر من كونها أداة اقتصادية، ولذلك ظهرت مفاهيم جديدة للتضخم غلب عليها الطابع السياسي. وكمثال على ذلك ظهور مدرسة اقتصاديات جانب العرض لتفسير التضخم، والتي وقفت وراء البرنامج الاقتصادي للرئيس **ريغان** إبان حملته الانتخابية سنة 1979م، وكذلك وراء البرنامج الاقتصادي **لمرغريت تاتشر**".[6] فأخذت هذه المدرسة تفسر التضخم على أساس الخطة السياسية. وهو نفس ما حدث في الحملة الانتخابيات الرئاسيات17 الرئاسيات17 افريل 2014م في الجزائر،بضخ أموال من خزينة الدولة لرفع الأجورو شراء السلم الاجتماعي دون أن يكون هناك مقابل فعلي في الإنتاج. إذن يمكن اعتبار الطابع السياسي من أسباب التضخم كذلك.

يقول **الأستاذ عادل عبد الهادي:**" بانفصال العملات عن الذهب انتهى نظام أسعار الصرف الثابت وقام نظام جديد يرتكز على أسعار صرف مرنة، وهو الوضع السائد منذ سنة 1973م، فقام نظام يوفر المرونة، أي الحيلة المطلوبة للقوى المالية المهيمنة، والدول المسيطرة للتلاعب بأسعار عملاتها لسرقة الآخرين، لهذا تعمل هذه القوى لإبعاد النقد عن طابعه السلعي(الذهبي) وتحويله إلى وسيلة

[1] غازي عناية،**" التضخم المالي"**، مرجع سابق، ص98-99، إسماعيل هاشم، **" مذكرات في النقود والبنوك"**، مرجع سابق، ص 204، عادل عبد المهدي،**" التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"**، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م، ص 68.

[2] شارلس ليفنسون،**" التضخم العالمي والشركات المتعددة الجنسيات"**، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976م، ص23.

[3] جمال بن دعاس، **" السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"**، مرجع سابق، ص 129.

[4] د.عدنان خالد التركماني،**" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"**، مرجع سابق، ص 98.

[5] عطوان مروان،**"النظريات النقدية"**، دار البعث، قسنطينة، د.ط، 1989م. ، ص 185.

[6] رمزي زكي،**" الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة- المختلفة-** ضمن- كتاب "التضخم في العالم العربي"، دار الشباب، الكويت، الطبعة الأولى، 1986م، ص26-29.

تتقرر قيمتها ذاتياً وفق مصالح القوى المهيمنة، فالتضخم ضريبة تدفعها الشعوب والدول الفقيرة".[1] ومهما يكن من أمر فان هذا الزعم لا يخلو من بعض الحقيقة، ولكنه لا يقدم تفسيراً مستقلاً لحدوث ارتفاع عام في مستوى الأسعار، فهذه القوى غير النقدية لا يمكنها أن تؤثر بشكل مستمر على معدل التضخم إذا لم يصاحبها تغير مستمر في معدل نمو فائض العرض النقدي.[2]

وبالنظر إلى أسباب التضخم، و إلى ضوابط الإصدار النقدي في النظام الإسلامي، ومع استقراء للوقائع التاريخية المتعلقة بالتضخم التي ذكرها المقريزي–رحمه الله– في كتابيه " **إغاثة الأمة بكشف الغمة**" و" **شذور العقود في ذكر النقود**"، أو في العصر الحديث، فإن وقوع التضخم في هذه الحالة يصبح مستبعد الوقوع في الدول الإسلامية، ذلك أن التضخم ما هو إلا أحد الأعراض التي لا تتماشى مع الاهتمام الإسلامي بالتوازن في كل المجالات، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنْزَلْنَاالْحَدِيدَفِيهِبَأْسٌشَدِيدٌوَمَنَافِعُلِلنَّاسِوَلِيَعْلَمَاللَّهُمَنْيَنْصُرُهُوَرُسُلَهُبِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[3]، وقال كذلك: ﴿[]وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾[4]، كما أن الترحيب به يعني الاستسلام للمرض، فقلد لخص صندوقالنقد الدولي إلى أن الدول التي حققت أكبر نجاح في الحد من الضغوط التضخمية، أحرزت أعظم نجاح في الوصول إلى معدلات أعلى من للنمو الاقتصادي والعمالة والحفاظ عليها، والطريق الوحيد لتحقيق تحسن مستديم في صحة الاقتصاد هو وضع نهاية للتضخم بمهاجمة أسبابه الجذرية.[5]

وقد توصل **الأستاذ أحمد حسن** أن السبب الرئيسي للتضخم هو زيادة كمية الأوراق النقدية عن التغطية المعدنية التي تقابلها، فما دامت هذه الأوراق لها صلة قوية بالذهب فإن البنوك المركزية ستكون مقيدة بإصدار الأوراق النقدية وفق نسب متوازية، وإذا لم تقيد سلطات الإصدار فحدث عن التضخم ولا حرج، ومهما قيل عن دور السياسة النقدية في الإصلاح فلا يعدو هذا الدور سوى الإطار النظري.[6]

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم.

يؤدي التضخم إلى أخطار بالغة الخطورة، وترجع بداية ظاهرة التضخم عند شيوع الدراهم و الدنانير المغشوشة، كما مر معنا في المبحث الأول من هذا الفصل ، وذلك لأن جزءاً من قوتها الشرائية لا يستند إلى ذات المعدن، ومن هنا فقد كانت قيمتها الاسمية أكبر من قيمتها الحقيقية. ثم ازدادت واستفحلت ظاهرة التضخم في هذا العصر في ظل الأوراق النقدية فأفرزت أثارا خطيرة. وقد نبه الفقهاء إلى أضرار ظاهرة التضخم ومساوئها، ويعد الإمام الشافعي –رحمه الله– هو أول من تكلم عن آثار التضخم. وقد نقلا كل من الإمام النووي والإمام السيوطي–رحمهما الله– عنه ذلك في قوله:" أن فيه إفساداً للنقود، وإضراراً بذوي الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاعاً للأجلاب، وغير ذلك من المفاسد"[7]، ويمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] عادل عبد المهدي، **" التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"**، مرجع سابق، ص 102.
[2] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، **" اقتصاديات النقود-رؤية إسلامية"**، مرجع سابق، ص 421.
[3] سورة الحديد، الآية25
[4] سورة الرحمن، الآية07
[5] محمد عمر شابرا، **" نحو نظام نقدي عادل"**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، 1992م.، ص53.
[6] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 331-332.
[7] الإمام النووي، **" المجموع شرح المهذب"**، مع تكملة لأبي الحسن على عبد الكافي السبكي، وتكملة نجيب المطيعي، دار الفكر، دم، دت، المجلد السادس، ص 10، كتاب الزكاة، باب زكاة الذهب والفضة، فرع: يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة ودليل

المطلب الأول: آثار التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي.

أولاً– تعريف الدخل الحقيقي: يقصد بالدخل الحقيقي مجموع كميات السلع والخدمات التي يستطيع أفراد المجتمع الحصول عليها بدخولهم النقدية.[1]

ثانياً– أقسام أصحاب الدخول: ويمكن تقسيم أصحاب الدخول إلى:

1. **أصحاب الدخول الثابتة:** تعد هذه الفئة من أكثر فئات المجتمع تضرراً بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع الأسعار، وتشتمل أصحاب معاشات التقاعد والإعانات الاجتماعية، ونظراً لثبات دخولها فإنها تتأثر إلى حد كبير بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الأسعار.[2] فهذه الدخول لا تتغير تبعاً لتغير مستويات الأسعار، فتقل في هذه الحالة مقدرة دخولهم على شراء السلع والخدمات.[3] ومثال ذلك نفرض أن متقاعداً عن العمل ليحصل على معاش قدره: 10.000 دج في الشهر، وان مستوى الأسعار قدر ارتفع بمقدار: 50%، عندئذ لا يستطيع هذا المتقاعد عن العمل أن يشتري بمعاشه نصف السلع والخدمات التي كان يحصل عليها، وبمعنى آخر فإن معاشه الحقيقي أصبح 5.000دج بدلاً من 10.000دج.
2. **أصحاب الأجور و المرتبات:** وتمتاز هذه الفئة بإمكانية تغير دخولها ولكن بنسبة أقل من مستوى الأسعار، وذلك بسبب ضعف النقابات أمام تسلط رجال الأعمال والحكومات.[4] وأصحاب المرتبات من موظفي الدولة يحصلون عادة على زيادات في مرتباتهم عند ارتفاع مستوى الأسعار، لكن هذه الزيادات لا تمنح لهم إلا بعد مدة طويلة من الزمن، وبنسبة تقل كثيراً عن نسبة ارتفاع الأسعار، وهكذا تتضرر هذه الفئة بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، وارتفاع مستوى الأسعار.[5] ومثال ذلك أن موظفاً يتقاضى مرتباً قدره: 30.000دج، فإذا حدث ارتفاع في مستوى الأسعار بنسبة :50%، فهذا يعني أن مرتبه الحقيقي هو: 15.000دج بدلاً من 30.000دج ، إذ لا عبرة بكمية النقود التي يقبضها وإنما لمقدرتها الشرائية في الحصول على السلع والخدمات.

المطلب الثاني: آثار التضخم على الالتزامات المالية الآجلة.

يفقد التضخم النقود القدرة على أداء وظائفها، فلا يقبلها الأفراد في التعامل إذا انخفضت قيمتها بشكل كبير كما أن تذبذب قيمتها يجعلها غير صالحة كمقياس للقيمة، فيدفع الأفراد للتخلص منها. فإذا ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود يتضرر الدائنون،

ذلك، الإمام جلال الدين السيوطي، **" الحاوي للفتاوي"**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1975م، الجزء الأول، ص101.

[1] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 333.

[2] جمال بن دعاس، **" السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"**، مرجع سابق، ص 131.

[3] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 333.

[4] جمال بن دعاس، **" السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"**، نفس الصفحة، ص 131.

[5] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 334.

ولذلك فإن كثير من الفقهاء أعطوا أهمية خاصة لهذه المسألة.[1] وتشمل الالتزامات المالية المؤجلة القروض، والبيع بثمن مؤجل، ومهر المرأة المؤجل، وغير ذلك من الديون.[2]

المطلب الثالث: آثار التضخم على الأخلاق.

يؤثر التضخم النقدي سلباً على الأخلاق، فيؤدي إلى انتشار الفساد الاجتماعي، فعند ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، مع ثبات مرتب موظفي الدولة، فأنهم سيلجئون في الغالب إلى تأمين حاجتهم المادية عن طريق استغلال وظائفهم، فيقدمون خدمة مشروعة أو غير مشروعة عن طريق الرشوة.[3] وهذا ما نلمسه بوضوح في هذا العصر، حيث عم البلاء، وكثرا الرشاوى، ولن تستقر الأحوال إلا بعد تحسين أحوال هذه الفئة من المجتمع، وذلك عن طريق رفع مرتبات الموظفين بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار ليتحقق لهم حد الكفاية.[4]

المطلب الرابع: آثار التضخم على الاقتصاد.

من آثار التضخم على اقتصاد نذكر كذلك:[5]

أ. ارتفاع الأسعار بالنسبة للطبقات الفقيرة.

ب. استمرار التضخم يزيد تفضيل الاحتفاظ بالسلع والعقارات عن النقود.

ج. زيادة سرعة تداول النقود زيادة كبيرة عندما يصبح الأفراد أقل رغبة في الاحتفاظ بها.

د. حدوث عجز في ميزان المدفوعات عندما ترتفع أسعار الصادرات أو تنعدم الصادرات والذي يؤدي بدوره إلى فقدان الواردات.

هـ. فقدان الثقة في العملة النقدية المحلية بحيث يصبح الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالعملات الصعبة لأنها أكثر استقراراً في سعرها.

و. انخفاض قيمة العملة انخفاضاً كبيراً يؤدي إلى تكالب الناس على شراء العملة الصعبة مما يساعد أيضاً على انهيار قيمة النقود المحلية.

ز. سلبية ظاهرة التضخم من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، لتشجيعها الاستهلاك ومن ثم الاستثمار غير المنتج أو المضاربي.

ح. صعوبة تنفيذ المشروعات بصفة نهائية لصعوبة تقدير ارتفاع الأسعار خلال فترة انجاز هذه المشروعات، وعليه يصبح التخطيط صعب التنفيذ.

---

[1] جمال بن دعاس، **" السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"**، نفس الصفحة، ص 132.

[2] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 334.

[3] موسى آدم عيسى،**" آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي"**، مجموعة دالة البركة، جدة، الطبعة الأولى، 1993م، ص 228-229، محمد زكي شافعي،**" مقدمة في النقود والبنوك"**، مرجع سابق، ص 110.

[4] أحمد حسن، **" الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"**، مرجع سابق، ص 334.

[5] د.عدنان خالد التركماني،**" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"**، مرجع سابق،ص101-102، جمال بن دعاس، **" السياسة السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"**، مرجع سابق، ص 132، حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، مرجع سابق، ص253، إسماعيل هاشم، **" مذكرات في النقود والبنوك"**، مرجع سابق، ص203 ، M.E. Benissad,**"Essais D'analyse Monétaire"** OPU, Alger, 1975, p 83.

ط. انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى كسب المدينين وخسارة الدائنين مما يؤدي إلى فقدان روح التعاون بين أفراد المجتمع مما يجعل العلاقة القائمة بينهم مبنية على العلاقات المادية دون العلاقات الأخلاقية والروحية.

ي. ظهور المضاربات في السوق السوداء.

ك. تخفض جودة بعض السلع بسب سهولة تسويق السلع الرديئة في ظل ارتفاع الأسعار.

المبحث الرابع: علاج التضخم في الاقتصاد الإسلامي.

تباينت أراء الاقتصاديين في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الوضعي بين الكينزيين والنقديين ولنبينها على النحو التالي:

المطلب الأول: علاج التضخم في الاقتصاد الوضعي.

أولاً– عند المدرسة الكينزية: يرى **جون مينارد كينز John Mynard Keynes (1883–1946م)**: أنه إذا وصل الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل، حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية معطلة، فإن الأفراد يتجهون إلى الادخار ويزداد الطلب على النقود، فيحدث في هذه الحالة خلل بين الادخار والاستثمار، فتظهر مشكلة البطالة، والعلاج الذي يقدمه كينز في هذه الحالة هو خفض سعر الفائدة، وخفض الضرائب، وزيادة الإنفاق الاستثماري، ويترتب على ذلك عودة الاقتصاد مرة أخرى إلى مرحلة التوظيف الكامل فيرفع سعر الفائدة، وترفع الضرائب. ثم ظهر ما يسمى **بمنحنى فليبس** الذي ساعد على زيادة اليقين بأفكار هذه المدرسة فرأى أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، ففي الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة تقل معدلات الأجور النقدية، لذلك فإن علاج التضخم يكمن في ازدياد البطالة، إذ هي الثمن الذي يدفع لمكافحة التضخم، فالمشكلة تكمن إذن في التوفيق بين معدلات البطالة ومعدل التضخم.[1] غير أن هذا العلاج لم يكن نافعاً، فالمدرسة الكينزية تهتم بالسياسة المالية وتمهل السياسة النقدية*، الأمر الذي أدى إلى ضعف حوافز الاستثمار نتيجة زيادة الضرائب وكذلك زيادة اقتراض الحكومي من الجهاز البنكي مما أدى إلى الإفراط في إصدار الأوراق النقدية، على أنه لوحظ وجود معدلات عالية للتضخم مع وجود البطالة، ومن هنا فشلت المدرسة الكينزية في أفكارها.[2]

ثانياً– عند مدرسة شيكاغو(النقديين): ظهرت المدرسة التحليل النيوكلاسيكي في مدرسة شيكاغو النقدية إلى الوجود عقب فشل المدرسة الكينزية، وهي تعاديها في أفكارها، وقد سمي أنصارها بالنقديين حيث قام **فريدمان وزملاؤه** سنة 1956م، بدراسة حول العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وميزوا بدقة بين الأسعار المطلقة والأسعار النسبية، كما جمعوا بين التحليل الكلي لفيشر

[1] رمزي زكي،" **الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة-** ضمن كتاب"التضخم في العالم العربي"، دار الشباب، الكويت، الطبعة الأولى،1986م، ص13-16، غازي عناية،" **التضخم المالي"**، مرجع سابق، ص 20، ناظم محمد نوري الشمري،**"النقود والمصارف"**، مرجع سابق، ص 270،

* باعتمادهم في ذلك و بشكل كبير على السياسات المالية عن الطريق التمويل بالعجز والسياسة الضريبية مما يؤدي إلى الارتفاع معدلات التضخم، ورفض فكرة كينز التوظيف الكامل لأنهم اعتقدوا أن البطالة بنسبة صغيرة وانخفاض الإنتاج بمعدلات معقولة مفيدان للحد من تأثيرات النقابات العمالية، ولا يعدون استخدام سياسة البنك المركزي في تخفيض سعر الفائدة مفيداً لرفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق التوظيف الكامل كما ير كينز، ويرون بدلا من ذلك استخدام سياسة ائتمانية بشكل عام عن طريق التأثير على سعر الفائدة ارتفاعا وانخفاضا حسب الظروف. انظر: مروان عطوان،" **النظريات النقدية"**،مرجع سابق، ص 114.

[2] رمزي زكي،" **الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة-** ضمن كتاب"التضخم في العالم العربي"، مرجع سابق، ص 21-22،

والتحليل الجزئي لمدرسة كامبردج، وغيرها.[1] وترى هذه المدرسة أنه لا علاقة بين التضخم والبطالة، فالتضخم ظاهرة نقدية بحتة، فهو يعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود وبين الطلب عليها ، فوجود زيادة غير مرغوب فيها في عرض النقود تلجئ الأفراد إلى التخلص من العرض الزائد الذي يفوق طلبهم عن طريق زيادة في الإنفاق، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذه الزيادة في المستوى العام الأسعار لا يمكن أن تتحقق مال يتم تمويلها بوسائل نقدية جديدة، وهكذا يحدث التضخم، فتكون معالجة التضخم إذن في نمو كمية النقود بمعدلات تناسب مع زيادة حجم الإنتاج، وعدد السكان.[2]

ويلاحظ أن أفكار مدرسة النقديين أكثر واقعية و هي الأقرب في معالجة وفهم التضخم ويمكن أن تحقق أهداف السياسة النقدية، ولهذا انتشرت أفكارهم لمعالجة المشاكل الاقتصادية وإدارة النشاط الاقتصادي عموماً.

المطلبالثاني: الحلول من خلال القراءة للمدرستين.

ومن خلال عرض لحلول المدرستين في علاج مشكلة التضخم يمكن التوصل إلى أنه كلهما ركزتا في نهاية المطاف على السياسة المالية والنقدية لمعالجة هذا الداء وان استخدام أدوات السياستين يجب أن لا يكون بشكل متعارض لأنه يحدث نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي.

أولاً– السياسة المالية: من خلال توظيف أداتين وهما الإنفاق الحكومي والضرائب فتتوسع الحكومة في تحصيل الضرائب لتقليص النقود في أيدي أفراد المجتمع، وتخفيض من الإنفاق العام لتقليص الطلب.[3]

ثانياً– السياسة النقدية: من خلال سياسات التي يمارسها البنك المركزي وتتلخص فيما يلي:[4]

1. للتقليل من كمية النقود من خلال بيع البنك المركزي ما لديه من سندات حكومية يأخذها ثمنها من أيدي الذين يحملونها على شكل أوراق نقدية فيقلل من النقود في أيدي أفراد المجتمع. وهذا ضمن ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة.
2. يرفع البنك المركزي من نسبة الإحتياطي لتقليل من مقدرة البنوك التجارية في التوسع بالائتمان وعمليات خلق النقود.
3. يرفع البنك المركزي أسعار الفوائد على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية كما يرفع أسعار إعادة الخصم على الكمبيالات.
4. تخفيض عرض النقد ويترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة و بالتالي انخفاض الطلب الكلي.

كما يمكن الاستعانة بأداة أخرى ذات أهمية في معالجة التضخم وهي:

---

[1] سحنون محمود، **" دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي"**، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2004/2003م، ص71.

[2] رمزي زكي،**" الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة-** ضمن **كتاب التضخم في العالم العربي"**، مرجع سابق، ص 13-18، شارلس ليفنسون، **" التضخم العالمي والشركات المتعددة الجنسيات"**، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976م ، ص23، غازي عناية،**" التضخم المالي"**، مرجع سابق، ص 48.

[3] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **"مبادئ علم الاقتصاد"**، مرجع سابق، 276.

[4] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **"مبادئ علم الاقتصاد"**، مرجع سابق، 277.، حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، مرجع سابق، ص 254.

ثالثاً– المراقبة المباشرة: وتشمل بعض الإجراءات منها: التسعير، واستخدام البطاقات في توزيع السلع الضرورية، والتشجيع على انتاج السلع الضرورية، تخفيض القيود على الواردات لزيادة عرض السلع، وأخيراً رقابة على الأجور ودراسة الأوضاع بدقة قبل زيادتها.[1]

المطلب الثالث: علاج التضخم عند المفكرين المسلمين.

ان مسألة التضخم ليست مستحدثة، بل ان مصطلح التضخم هو المستحدث أما معناه فليس جديداً، فالتضخم هو رخص النقود والذي تأكد أكثر فأكثر بعد الانتقال من النقود الذهبية والفضية الى الفلوس.

ففي تاريخ النقود حدثت نقلة نوعية كبيرة، عندما تم الانتقال من النقود الخلقية الى النقود الاصطلاحية، ونقلة نوعية اكبر عندما تم الانتقال من النقود الخالصة الى النقود المغشوشة فكانت هناك دراهم مغشوشة، وفلوس. ومع مالقيته هذه النقلة من هجوم لعل ابرز قادته **المقريزي–رحمه الله–**، إلا ان أمر هذه النقود في الواقع كان أقوى من أمرها في الفكر. فعمت البلوى بهذه النقود، وصار الفقهاء أمام ضغط واقعي جديد هو تغير هذه النقود التي هي معرضة للإبطال والكساد. كما هي معرضة للرخص والغلاء وكان في طليعة من اهتموا ببيان أحكام هذه النازلة الجديدة **الإمام السيوطي–رحمه الله–** في رسالته:" **قطع المجادلة عند تغيير المعاملة**"، والفقيه **ابن عابدين–رحمه الله–** في كتابه:"**تنبيه الرقود على مسائل النقود**".[2]

وتتلخص آراء الفقهاء في تغير قيمة النقود، رخصاً وغلاءً، كما يلي:[3]

1. إذا كان القرض نقوداً خلقية*، خاصة أو مرجوحة الغش، فالقرض يرد مثله سواء رخصت النقود أو غلت أو بقيت كما هي.
2. إذا كان القرض نقود اصطلاحية**، راجحة الغش، ففيه ثلاثة آراء:

أ. يرد القرض بمثله، ولا يلتفت الى رخص النقود وغلائها، وهو قول أبي حنيفة، والمالكية عند المشهور عندهم، والشافعية والحنابلة.

ب. يرد القرض بقيمته يوم القرض ، وهو قول أبي يوسف من الحنفية، ولعله وجه عند الحنابلة.

ت. يرد القرض بقيمته، إذا كان تغير القيمة بالرخص أو الغلاء تغيراً فاحشاً، وهو وجه عند المالكية.

---

[1] حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، مرجع سابق، ص 255.

[2] د.رفيق يونس المصري، **"بحوث في الاقتصاد الإسلامي"**، دار المكتبي، دمشق، الطبعة الثانية، 1430هـ/2009م، ص 198-199.

[3] نزيه حماد، **"تغير النقود"**، ضمن "دراسات في أصول المداينات في الفقه الإسلامي"، دار الفاروق، الطائف، الطبعة الأولى، 1411هـ/1990م، ص222.

*النقود الخلقية عند الفقهاء هي النقود السلعية عند الاقتصاديين، بل هي النقود المعدنية الثمينة، وهي النقود التي لها قيمة ذاتية لا تختلف عن قيمتها الاسمية اختلافاً كبيراً.

**النقود الاصطلاحية عند الفقهاء فهي النقود المغشوشة وهي النقود الائتمانية عند الاقتصاديين، وهي النقود التي تختلف قيمتها الاسمية عن قيمتها الذاتية اختلافاً كبيراً.

سبق أن ذكرنا أن التضخم الجامح تصاحبه ظاهرة ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود إلى درجة كبيرة بين عشية وضحها، وقد رأى الاقتصاديون أن الحل الوحيد لهذا النوع من التضخم لا يكون إلا عن طريق استبدال النقود القديمة بنقود جديدة. وفي الحقيقة أن قصر العلاج على هذا الطريق فقط لا يكفي بل لا بد من اتخاذ خطوات أخرى تساند هذه الخطوة وهي:[1]

- إلزام الحكومة بإصدار كمية محدودة من النقود تتناسب مع قدرتها الاقتصادية وعدم السماح لها بحرية إصدار النقود بدون حدود لأنه إن سمح لها بذلك فستعود الفوضى في عملية إصدار النقود مما يشكل سبباً مباشرا في انخفاض عملتها وارتفاع الأسعار مرة أخرى والعودة إلى المرض القاتل.
- من اجل تقيد سلطة الحكومة في إصدار كمية النقود لا بد من استقلال البنك المركزي عن هيمنة الحكومة، وإعطاء هذا البنك سلطة إصدار النقود بالقدر الذي يتحاج إليه الأمة في عمليات التبادل لأن العبرة في النقود لقوتها الشرائية لا لكميتها.
- تشجيع الإنتاج والقطاع الخاص لقيامه بمهامه الأساسية في عملية الإنتاج أي العودة إلى المبدأ الإسلامي و الأصل في الاقتصاد الإسلامي القاضي بحرية الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي ضمن الحدود الشرعية.
- إعادة الأموال التي استولى عليه الحكام و المستفيدون من الحروب الأهلية والأوضاع السياسية القائمة في مثل هذه البلاد لأنها أموال أخذت عن طريق الظلم والظلم ظلمات يوم القيامة. ثم إن هذه الأموال إن عرف لها صاحب تعاد إليه وان لم يعرف لها صاحب أو أخذت من أموال الدولة فيجب إعادتها إلى بيت مال الدولة كما فعل عمر بن عبد العزيز–رضي الله عنه– عندما تولى الخلافة مع بني أمية الذين استولوا على كثير من الأموال ظلماً وبقوة السلطان وبطرق غير شرعية.

ولقد ذكر كذلك **الدكتور حسن شحاته**حزمة من الحلول لمعالجة التضخم نذكرها على النحو التالي:[2]

- إصلاح النظام النقدي الحالي وربط كمية النقود بالإنتاج.
- تحريم الاكتناز والحث على استثمار الأموال.
- ترشيد الإنفاق وتحريم الإسراف والتبذير والإنفاق الترفي.
- زيادة الإنتاجية عن طريق تحفيز العنصر البشري معنويا ومادياً.

الخلاصة:

ويبدو أن معرفة سبب التضخم النقدي بشكل صحيح في الاقتصاد الإسلامي هو الذي يعطي العلاج الناجح لحل هذه المشكلات، فقد مر معنا أن السبب يكمن في إصدار الأوراق النقدية زيادة عن التغطية المعدنية في ظل قاعدة الورق النقدي ومن هنا فإن العلاج هو إعادة الصلة القوية بين الأوراق النقدية وغطائها المعدني، أي الرجوع إلى قاعدة الذهب والفضة، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج المؤدية إلى الاحتفاظ بالرصيد المعدني. وهذا ما يؤكد لنا أن التضخم ما كان إلا في الفترات التي خرجت النقود فيها عن قاعدة الذهب والفضة.

Conclusion:

[1] د.عدنان خالد التركماني،**" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"**، مرجع سابق، ص116-117.
[2] حسن شحاتة،**" الفائدة الربوية وقود التضخم النقدي وليس تعويضاً عنه"**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد6، جمادى الأولى، 1402هـ، ص 08.

It seems that the cause of the inflation correctly in Islamic economics is the one who gives a successful treatment to resolve these problems, it has over us that the reason lies in the issuance of banknotes increased coverage hardware under the base paper cash Hence, the treatment is to restore the strong link between banknotes The cover is metal, any reference to the base of gold and silver, as well as increased production leading to retain the balance of metal. This assures us that inflation was only in periods where the money went for the gold and silver.

المراجع:

أولاً– القران الكريم:

1. " **القرآن الكريم**"، رواية حفص عن عاصم، دار الفكر للنشر والتوزيع، دن، دم.

ثانياً– كتب الفقه:

2. الإمام الحافظ النووي، " **المجموع شرح المهذب**"، مع تكملة لأبي الحسن على عبد الكافي السبكي، وتكملة نجيب المطيعي، دار الفكر، دم، دت.
3. .الإمام جلال الدين السيوطي، " **الحاوي للفتاوي**"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1975م.

ثانياً–كتب الاقتصاد الوضعي:

4. موريس آليه،" **الشروط النقدية لاقتصاد السوق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد**"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، 1993م.
5. غازي عناية،" **التضخم المالي**"، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
6. فؤاد مرسي، " **التضخم و التنمية في الوطن الغربي**"، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1983م.
7. ناظم محمد نوري الشمري،" **النقود والمصارف**"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987م.
8. محمد زكي شافعي، " **مقدمة في النقود والبنوك**"، دار النهضة العربية، دم، 1982م.
9. باري سيجل،" **النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقدين**"، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987م.
10. حسين بن سالم جابر الزبيدي،" **التضخم والكساد**"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.
11. عادل عبد المهدي، " **التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي**"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م.
12. خيرات البيضاوي، " **التضخم وآثاره في العالم الثالث**"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1976م.
13. أ.إ. بلجوك،" **الأزمات الاقتصادية المعاصرة**"، ترجمة على القزويني، مطبعة الأمين، دمشق، دت.
14. جورج قرم، " **التبعية الاقتصادية مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي**"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1980م.
15. إبراهيم بشير الغويل، "**نحو نظام اقتصادي عالمي جديد**"، كمنشورات رسالة الجهاد، دار اقرأ، مالطا، 1990م.
16. إسماعيل هاشم، " **مذكرات في النقود والبنوك**"، دار النهضة العربية، بيروت، دت.

17.حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 1426هـ/2005م.

18.كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 1430هـ/2009م.

19.حسن غانم،" **ليس التضخم ارتفاعاً في الأسعار**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 14، محرم 1403هـ.

20.عادل عبد المهدي،" **التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي**"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م.

21.شارلس ليفنسون،" **التضخم العالمي والشركات المتعددة الجنسيات**"، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976م.

22.عطوان مروان،"**النظريات النقدية**"، دار البعث، قسنطينة، د.ط، 1989م.

23.رمزي زكي،" **الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة**– ضمن– " **كتاب التضخم في العالم العربي**".

24.محمد عمر شابرا، " **نحو نظام نقدي عادل**"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، 1992م.

25.رمزي زكي،" **الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة**– ضمن **كتاب التضخم في العالم العربي**"، دار الشباب، الكويت، الطبعة الأولى،1986م،

26.سحنون محمود، " **دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2004/2003م.

ثالثاً– كتب الاقتصاد الإسلامي:

27.أحمد حسن، " **الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي– قيمتها وأحكامها**"، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1422هـ/2002م.

28.انظر عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد،" **اقتصاديات النقود–رؤية إسلامية**"، د.ط، دم، طبعة منقحة، 2008م.

29.د.عدنان خالد التركماني،" **السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**"، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1988م.

30.علي السالوس،" **التضخم والكساد وكيف عالجها الإسلام**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 172، أوت 1995م .

31.جمال بن دعاس، " **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي– دراسة مقارنة**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م.

32.موسى آدم عيسى،" **آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي**"، مجموعة دالة البركة، جدة، الطبعة الأولى، 1993م.

33.أ.د.رفيق يونس المصري، "**بحوث في الاقتصاد الإسلامي**"، دار المكتبي، دمشق، الطبعة الثانية، 1430هـ/2009م.

34.أ.د.رفيق يونس المصري،" **الربط القياسي للديون بعملة اعتبارية**"، منذر قحف، قضايا معاصرة النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الأولى، 1997م.

35.نزيه حماد، "**تغير النقود**"، ضمن "دراسات في أصول المداينات في الفقه الإسلامي"، دار الفاروق، الطائف، الطبعة الأولى، 1411هـ/1990م.

36.صالح بن زابن المرزوقي البقمي،" **حسن وفاء الديون وعلاقته بالربط القياسي**"، منذر قحف، "قضايا معاصرة النقود والبنوك والمساهمة في الشركات"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الأولى، 1997م.

37.د.شوقي أحمد دنيا،" **التضخم والربط القياسي دراسة مقارنة**"، منذر قحف، "قضايا معاصرة و النقود والبنوك والمساهمة في الشركات"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الأولى، 1997م.

رابعاً– المجالات العلمية الاقتصادية:

38.حسن غانم، " **غموض المفهوم الوضعي للتضخم**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 19، جمادى الثانية، 1403هـ.

39.باسل النقيب،" **النمو والبطالة والتضخم وجوانب من الاقتصاد الإسلامي**"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، دت، دم.

40.حسن شحاتة،" **الفائدة الربوية وقود التضخم النقدي وليس تعويضاً عنه**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد6، جمادى الأولى، 1402هـ.

خامساً– كتب باللغة الأجنبية:

41.M.E. Benissad,"**Essais D'analyse Monétaire**" OPU, Alger, 1975, p 83

واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة

رشيدة أوبختي[1] و محمد بن بوزيان[2]
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة تلمسان

الملخص:

اتخذت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاقتصادي الاشتراكي المبني على أسلوب التخطيط منهجا إيديولوجيا من أجل بناء نفسها خاصة بعدما أصابها من جراء الحرب المدمرة لعدة سنوات، حيث جرى اعتبار أن التنمية الاقتصادية للبلاد متوقفة على التخطيط؛ لكن هذا النظام الذي دام أكثر من عشرين سنة اتسم بقراراته المركزية وإجراءاته المعقدة والبطيئة والتي كانت معرقلا للأنشطة الاقتصادية، كما أن الاستثمارات القائمة أثبتت عدم فعاليتها. هذا ما جعل الدولة تظهر رغبتها في إحداث القطيعة مع فترة الاقتصاد الموجه خاصة بعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد والتي ترجع إلى الأزمة البترولية سنة 1986 والتي أدت بدورها إلى ضعف المؤسسات الوطنية التي تعتمد على دعم الدولة. فتبنت الدولة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في أواخر الثمانينات من أجل تكييف أنظمة عملها وآلياتها مع نظام اقتصاد السوق الحر. وهكذا، بدأ الاقتصاد الجزائري رحلته نحو التحرر الاقتصادي للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقد شهدت بداية الألفية الثالثة تبني مجموعة من البرامج التنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنعاش الاقتصادي، النمو الاقتصادي، توطيد النمو الاقتصادي.

مقدمة:

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: أي"Special economic stimulus program" أو المخطط الثلاثي (2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1,216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو: أي "Program to support growth" أو المخطط الخماسي الأول (2005-2009) التي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد

1- أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
2- أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

قدر بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، وبعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

ج- برنامج توطيد النمو الاقتصادي: أي "Consolidation of economic growth program" أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار).

وقد جاءت هذه المخططات التنموية لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية (المالية) والسياسية (الأمنية) التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

1/ البرامج الإنمائية في بداية الألفية الثالثة:

1-1/ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

1-1-1/ لمحة عامة عن سياسة الإنعاش الاقتصادي:

أولا: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها:

يمثل الإنعاش الاقتصادي سياسة ظرفية تتمثل أهدافها في إعطاء دفعة جديدة للنشاط الاقتصادي المتميز بالتراجع، أي أنه سياسة تهدف إلى تنشيط الاقتصاد الكلي على المدى القصير. ولقد أثبت الاقتصادي البريطاني "جون ماينارد كينز" أن هذه السياسة الظرفية تستهدف إنعاش الاستهلاك والاستثمار، مستخدمة في ذلك وسائل تتمثل في السياسة الميزانية والسياسة النقدية.

ومن بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هناك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القصير؛ ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساسا في الوسائل الميزانية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن اقتصاديات جانب العرض "Supply side economics" التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي. فالاقتصاد في حالة الأزمة يتميز بقدرات إنتاجية عاطلة عن العمل (غير مستثمرة)، بطالة وانكماش الطلب الكلي؛ ولإعادة الاقتصاد إلى الوضعية العادية (الخروج من الأزمة) يتم اتباع سلسلة من الحركات المتزامنة منها:

أ- زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب على الدخل بهدف تشجيع المقاول على استثمار والعائلات على الاستهلاك؛

ب- تخفيض الضرائب على الاستثمارات بهدف تنشيطها؛

ج- تخفيض تكلفة الائتمان (القرض) للبيع بالتقسيط وذلك لتشجيع الاستهلاك؛

د- تخفيض نسبة الاحتياطات الإجبارية للبنوك[1].

ثانيا: وسائل سياسة الإنعاش

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا.

أ- سياسة الإنعاش بواسطة الطلب: تطبق هذه السياسة عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

❖ التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...)، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح وبالتالي تحفيزا للطلب. وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا، التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه)؛

❖ الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات؛

❖ مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البني التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل؛

❖ تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

ب- سياسة الإنعاش بواسطة العرض: تهدف هذه السياسة عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية، وتدخل الدولة يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

❖ تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع الاستثمار الخاص؛

❖ القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة.

ثالثا: الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها

بالنسبة للكينزيين حتى تكون سياسة الإنعاش فعالة لابد من توفير بعض الشروط العامة والأساسية لاسيما ما يلي:

أ- يجب أن تتوفر المؤسسات على الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب؛

ب- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا؛

ج- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري؛

د- يجب أن لا تتجه المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة (لتلبية الطلب الإضافي).

وعلى ذلك، يمكن القول أن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي "Staff GDP " وبدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن "potential GDP" والذي يعني الاستعمال الكامل

1- Abdelmadjid Bouzidi, "Comprendre la mutation de l'économie algérienne", société nationale de comptabilité", 1992, p 90,91.

للقدرات الإنتاجية؛ وتبعا لذلك يصبح من الضروري القيام بالمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما أو ما يسمى بفجوة "أوكن" "Okun".

لكن، بعيدا عن الجدل القائم على المستوى النظري بين التيارات الكينزية والنيوليبرالية بشأن مدى فعالية سياسة الميزانية بصفة عامة وسياسة الإنعاش بصفة خاصة، أو حول مدى فعالية السياسة النقدية كبديل لسياسة الميزانية، فإن النقاش الدائر حاليا على المستوى السياسي خاصة بالنسبة للحكومات يتعلق أساسا بمسالة تمويل سياسة الإنعاش، أي بعجز الميزانية الناتج عن تطبيق هذه السياسة ومستواه وتداعياته الحاضرة والمستقبلية. وعليه فإن الإشكال المطروح الآن على مستوى العملي لا يتعلق فقط بالتساؤل حول مدى فعالية سياسة الإنعاش، وإنما أيضا حول القدرة على مواجهة كلفتها المستقبلية خاصة، أي الدين العمومي المتراكم وآثاره على النشاط الاقتصادي وعلى المالية العمومية وحتى على مستقبل الأجيال القادمة[1].

1-1-2/ محتوى البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي:

انطلق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى إعادة الحياة إلى القطاع الاقتصادي في الجزائر بتنفيذ البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي إيمانًا منه بأن كل جهد يبذل في هذا الميدان سيكون له مردود عام على الشعب الجزائري بكل فئاته. وهذا البرنامج الذي بادر به الرئيس يهدف إلى تعزيز المنشآت الاقتصادية وإعادة تأهيل المنشآت الاجتماعية وإنعاش الزراعة والصيد البحري وكذا تحسين الإطار المعيشي في الوسط الريفي[2]. فهو يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وتعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

وقد تضمن هذا البرنامج خطة عاجلة لتنمية 13 ولاية من ولايات الجنوب، حيث يهدف إلى تحسين ظروف معيشة المواطن وتخفيض نسبة البطالة والحد من أزمة السكن وأزمة مياه الشرب. كما يسعى لتحقيق نسبة نمو تكون في حدود 4.5% إلى 6%، وهذا المعدل إن تحقق فسوف يمكن من امتصاص حدة البطالة التي تتجاوز 30% من السكان النشطين.

ولقد شرع في تنفيذ البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال السداسي الأول من عام 2001 (جوان 2001) عبر مراحل، حيث خصصت له ميزانية تقدر بـ 7 مليار دولار. وهو يهدف بالموازاة مع ميزانيات السنة لكل قطاع إلى الحد من علامات التخلف والفقر، أي أنه برنامج موجه إلى تأهيل المناطق لتمكينها من مواجهة آثار التحولات الاقتصادية الجارية بحظوظ متكافئة.

وحسب مندوب رئيس الحكومة المكلف بالإنعاش الاقتصادي، فإن الغلاف المالي المخصص خلال سنتي 2001 و2002 بلغ 40 ألف مليار سنتيم يشمل 9500 مشروع وقدرت نسبة الإنجاز بـ 89% خلال هاتين السنتين، وقد خصص من هذا الغلاف المالي نسبة لتحسين الظروف المعيشية للسكان. ففي نفس الوقت الذي تزداد فيه الفوارق الاجتماعية في الجزائر، ترتفع قيمة الاستهلاك للأسر الجزائرية، التي أنفقت أكثر من 1531 مليار دينار (بمعدل 333.117 دينار جزائري لكل أسرة وبمعدل 49.928 دينار جزاري لكل فرد)؛ وقد بلغت نسبة الإنفاق هذه عام 2001 أكثر من 1600 مليار دينار جزائري، إلا أن الفوارق جعلت 50% من الجزائريين يستحوذون على أكثر من 74.1% من قيمة الاستهلاك. تشير التقديرات المقدمة من طرف منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى

1- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو"، على الخط، متاح على <www.oaji.net/articles/433-1402771957.pdf>، تاريخ الاطلاع (2014/05/12).
1- عبد اللطيف بن أشنهو، "الجزائر اليوم بلد ناجح"، ص 8.

زيادة التفاوت الاجتماعي بصورة كبيرة وملحوظة في الجزائر؛ حيث نجد أن أغنى فئات المجتمع (نسبة 20%) يتحصلون على 40% من نسبة العائدات والاستهلاك مقابل 7% فقط لأفقر فئة في المجتمع الجزائري[1].

ولقد اهتم البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي بعدد من المجالات منها: القطاع الزراعي، البنكي ومجال الاستثمار...إلخ.

أولا: القطاع الزراعي

حرصت الحكومة في عهد الرئيس بوتفليقة على تطوير القطاع الزراعي والحد من استيراد الأغذية، حيث عمدت إلى توسيع سياسات استصلاح الأراضي – ضمن سياسات الإنعاش الاقتصادي- وإعفاء المزارعين من تسديد ديونهم تحفيزًا لهم على مواصلة العمل، كما أنشأت وزارة ترعى تنمية الموارد المائية والثروة السمكية. فتجربة "الأرض لمن يخدمها" أثبت نجاحًا كبيرًا في توفير أسباب الحماية للمزارع من المضاربة، كما جاء إلغاء قانون التنازل عن أملاك الدولة معززا لهذا التوجه وفتح مجال الاستثمار في هذا القطاع الهام حيث يوجد حوالي 40 مليون هكتار صالحة للزراعة. وهكذا، فإن الأرض الجزائرية صارت منتعشة[2]، بسبب برامج استصلاح الأراضي الزراعية وتقديم الدولة تسهيلات للفلاحين الصغار والكبار. إلا أن الأمر لا يزال يحتاج إلى جهد كبير من جانب الدولة للقضاء على أساليب المضاربة والرشوة والانحراف التي تقف أمام التطوير الذي يحتاجه هذا القطاع.

ثانيا: القطاع البنكي

في هذا الإطار، وضعت مخططات واسعة لتحديث البنوك وتسليحها بنظام مصرفي وتقنيات تتفق واقتصاديات السوق لتحقيق المزيد من جلب الاستثمار إلى البلاد. وحاليا يتوافر بالجزائر نظام تحويل مالي إلى أي مكان في العالم خلال ساعات بعد تنفيذ الاتفاق الذي وقع بين الشركة العامة للجزائر ومؤسسة "ويسترن يونيون" "Western Union" المالية الأمريكية. وعلى نفس المستوى من الأهمية، أكد إنشاء البنوك وشركات التأمين التابعة للقطاع الخاص خطوات تعزيز الاقتصاد الجزائري لما فيه من مميزات لأنه يهدف أساسا إلى تمويل المشروعات الكبيرة ذات الصلة بالتنمية. ولقد أدى تحسين أداء البنوك الجزائرية إلى انتشار وتوسيع قاعدة البنوك الخاصة، حيث فتحت البنوك التجارية الدولية فروعًا لها في البلاد مما شجع الاتحاد الأوربي على إبرام اتفاق مع الحكومة الجزائرية للمساهمة في إعداد البرامج الخاصة بتطوير أداء بنوكها الوطنية ومساعداتها على تنفيذ برامج التوأمة مع عدد من البنوك الأوربية.

ثالثا: الاستثمار

تميزت الحالة الاجتماعية والاقتصادية قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي بمنشآت اقتصادية خربة مقدرة بالمئات والبطالة بالملايين ومشاريع البنية التحتية متوقفة. إن سياسة الرئيس ترمي إلى تشجيع الاستثمار[3]، ولهذا صدر الأمر الرئاسي الذي يتعلق بإعادة تنظيم مناخ الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بها مثل العقارات الصناعية، إضافة إلى إنشاء المجلس الوطني للاستثمار المكلف بإعداد سياسات تطوير ومتابعة العملية الاستثمارية.

فبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يوفر فرص هامة للشراكة والاستثمار في قطاعات المنشآت والبناء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والفلاحة والصيد البحري.

1- عبد العزيز حدوشي وعبد الكريم جيلالي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ما بين 1987-2003"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2002-2003، ص 37.

2- خضير بوقايلة، "معجزات الإنعاش الاقتصادي... والبطاطا الكندية!"، على الخط، متاح على <www.echoroukonline.com/index.php>، تاريخ الاطلاع (2014/03/31).

1- محمد لعوج وسفيان بلعباس، "مسار الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية عبر الحكومات المتعاقبة 1988-1995"، مذكرة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 1997-1998، ص 100.

ولقد جاءت مبادرات الدول الخليجية بمثابة دعم لدفع عجلة الاقتصاد الجزائري نحو الحركة الإيجابية، حيث جذب الاستثمار الخليجي وراءه نظيره الأجنبي وسرعان ما تدفقت على الجزائر التسهيلات والشراكة وتحويل الديون إلى استثمارات، وبدأت خطط الإسكان ومشاريع تطوير شبكات الكهرباء. ولما رأت الصناديق التنموية المشتركة بين الجزائريين والعرب النور زاد نشاط الاستثمارات في القطاع الاقتصادي.

1-2/ برنامج دعم النمو الاقتصادي:

1-2-1/ لمحة عامة عن النمو الاقتصادي:

أولا: مفهوم النمو ومحدداته

النمو هو الزيادة المطردة (المستمرة) في إنتاج بلد ما خلال فترة (أو عدة فترات) طويلة من الزمن، وبذلك فإنه يختلف عن مجرد التوسع "Expansion" الذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة.

وكظاهرة اقتصادية، يحظى النمو بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد، وقد كان الاقتصاديون الكلاسيك سباقين في الاهتمام به، حيث اعتبر آدم سميث، مثلا، تقسيم العمل مصدرا رئيسيا للنمو. لكن بالنسبة للكلاسيك، فإن النمو يتوقف دائما حيث يبدأ المردود المتناقص للاقتصاد (أي أن زيادة الإنتاج في أي مؤسسة أو بلد ما تكون مقيدة ومحدودة بظاهرة المردود المتناقص لعوامل الإنتاج الإضافية). وتبعا لذلك، فإن الاقتصاد يدخل في حالة سكون "Stationnary state"، حسبهم (إذ يبدو أن الكلاسيك لم يأخذوا بعين الاعتبار مسألة التطور التقني، أو أنهم لم يولوها اهتماما كبيرا).

إن نموذج النمو المقترح من طرف "روبرت سولو" "Robert Solow" في 1956 ينطلق من الأساس الكلاسيكي لكن في قالب التحليل النيوكلاسيكي. فوفقا لهذا النموذج، يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج لـ "كوب- دوغلاس" "Cobb-Douglas":

$$y = Af(k, l)$$

حيث y يمثل الإنتاج، وA معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية "Productivity gains"، أي التطور التقني، k مستوى رأس المال وl مستوى العمل.

وهكذا، فإن الزيادة في عوامل الإنتاج تؤدي دوما إلى نمو أضعف. ومن ثم فان التطور التقني وحدة هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون وتوليد نمو طويل الأجل.

لكن على الرغم من إثبات أهمية التطور التقني في النمو، فإن "سولو" لم يحاول تفسيره، إذ كان يحلله كباق "Residue". وهو يقيم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو، حيث أن الجزء الغير المفسر بهذين العاملين يعزى إلى التطور التقني، ومن ثم فإن جزءا مهما من النمو يبقى بدون تفسير. وهذا ما أدى إلى تسمية نظرية سولو في النمو بـ "نظرية النمو ذي المنشأ الخارجي" "Theory of exogenous growth" بعد ذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إيجاد منشأ داخلي للنمو، ومنه وجود ما يسمى بـ "نظريات النمو الداخلي" "Endogenous growth theory ". وكان "بول رومر" "Paul Romer" الأول الذي قام بذلك سنة 1986 متبوعا بـ "روبرت لوكاس" "Robert Lucas" في سنة 1988، و"روبرت بارو" "Robert Barro" في سنة 1990. وقد انطلق "رومر" من مبدأ أن المردود المتناقص يعتبر مميزا سيئا للاقتصاد الحالي، إذ بين أنه انطلاقا من الآثار الخارجية (الإيجابية) "Externalities" يمكن الحصول على مردودات ثابتة، أو حتى متزايدة، وهو ما يعتبر مصدرا للتطور التقني.

في هذا الصدد يرى "روبرت بارو" أنه إذا كان المستوى الحالي لبلد ما أقل من مستوى الحالة المستقرة لناتجه، تكون هنالك عملية لحاق، والتي تحدث أساسا من خلال نقل التكنولوجيا. وبهدف عزل المحددات الرئيسية للنمو، يقوم "بارو" بتحليل إحصائي دقيق لفروق النمو عبر مائة بلد تقريبا سنة 1965. والعوامل الرئيسية التي يقوم بتحديدها باعتبارها مساعدة على حدوث النمو هي مستويات عالية من التعليم، وصحة جيدة (مقاسة بالحياة المتوقعة)، ونسب ولادة منخفضة، ونفقات رفاهية حكومية منخفضة، وحكم القانون وشروط ملائمة فيما يتعلق بالتجارة.

وقد لوحظ أن مختلف نظريات النمو ذي المنشأ الداخلي تولي اهتماما كبيرا للنفقات العمومية، باعتبار هذه الأخيرة إحدى وسائل السياسة الاقتصادية التي لها تأثير هام على النمو. فالآثار الخارجية تبرر على أساس أن الدولة تستطيع بواسطة بعض السياسات الاقتصادية (السياسة الضريبية، الإعانات، تطوير البنى التحتية...) توجيه الأعوان الاقتصاديين الخواص نحو بعض النشاطات المولدة للنمو.

وتركز هذه النظريات على أربعة عوامل رئيسية تؤثر على معدل النمو هي:

أ- التداوب "Synergy" المتعلق بتراكم رأس المال المادي (الاستثمار المادي لمؤسسة ما لا يؤدي إلى نمو إنتاجها الخاص فقط، بل يسمح أيضا بزيادة إنتاجية المؤسسات الأخرى عن طريق ما يسمى بـ "التعلم بالأداء" "Learning by doing"؛

ب- تراكم رأس المال البشري المعتبر كمخزون من المعارف والمهارات القابلة التثمين من الناحية الاقتصادية؛

ج- ترقية البحث من أجل التنمية (بحيث يتولد النمو من الإبداع أو الابتكار الذي يقوم به بعض الأعوان الاقتصاديين من أجل الربح)؛

د- الأثر الإيجابي للهياكل العمومية على النمو.

فهذه العوامل تكون مصدر آثار جانبية خارجية إيجابية يستفيد منها العمال الآخرون أو المؤسسات الأخرى.

وانطلاقا من حساب اقتصادي جزئي، فإن كل نظرية تعمد إلى إدماج التطور التقني في النموذج الأصلي لـ "سولو" ومن ثم تفسير المعلمة "A" أي التطور التقني. وقد سمحت هذه النظريات بإعادة تقييم دور السلطات العمومية في دعم النمو، باعتبار أن السوق يمكن أن تكون قاصرة أو عاجزة أمام الآثار الخارجية الإيجابية. في هذه الحالة، يكون باستطاعة الدولة "دخلنة" "Internalize" هذه الآثار الخارجية، وذلك بدعم البحث العلمي من أجل التنمية، والعمل على زيادة تراكم رأس المالي البشري... وهو ما من شأنه حث الأعوان الاقتصادية على الأخذ بعين الاعتبار في حساباتهم الاقتصادية الجزئية المكاسب الاجتماعية لأعمالهم، غير أن هذه السياسات تبقى أساسا ذات طابع هيكلي ولا تبرر إلا في حالة قصور السوق.

فإضافة إلى الانعكاسات السلبية على رأس المال الخاص التي يمكن أن تحدثها الزيادة في مخزون رأس المال العمومي (المتعلقة عموما بالضغط الجبائي، وارتفاع سعر الفائدة الناتج عن ارتفاع الدين العمومي المرتبط بتمويل البنى التحتية، وبالتالي انخفاض مردودية رأس المال الخاص)، فإن الدراسة التي قام بها كل من "ايفنس و كارا" "P. Evans et G. Karra" تشكك في وجود علاقة سببية بين البنى التحتية والنمو. لكن في المقابل، تأكد دراسات أخرى لـ "آشور" "D. Aschauer" و"مينل" "A. Munnel" و"ونغ" " E. Wang" وجود مرونة قوية نسبيا بين ارتفاع رأس المال العمومي والزيادة في إنتاج القطاع الخاص في البلدان المصنعة. أما في البلدان النامية، فإن دراسة مماثلة قام بها كل من "أجنور" "P. Agénor" و" نابلي" "K. Nabli" و"يوسف" "T. M. Youcef" لاختبار العلاقة بين مخزون رأس المال العمومي والاستثمارات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية "MENA" بينت أن تلك المرونة كانت ضعيفة جدا. لكن حسب نفس الدراسة، فإن هذه النتيجة الضعيفة ليس مردها إلى البنى التحتية في حد ذاتها وإنما إلى

نوعية البيئة التي يعمل فيها القطاع الخاص والتي غالبا ما تؤدي إلى إقصائه، بسبب سوء الحاكمية خاصة، وليس من طرف رأس المال العمومي نفسه.

ثانيا: محددات قياس النمو

يستخدم عادة الناتج المحلي الخام (ن م خ) "Gross domestic product - GDP-" كمؤشر أساسي لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما (أي إنتاج السلع والخدمات). وهناك (ن م خ) السوقي الذي يمثل مجموع القيم المضافة للأعوان الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني (زائد الرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمارك)، و(ن م خ) غير السوقي الذي يقيم إنتاج الإدارات العمومية، وذلك برد قيمة هذا الإنتاج إلى تكاليفه. وعليه، فإن (ن م خ) يعبر عن مجموع (ن م خ) السوقي و(ن م خ) غير السوقي خلال فترة زمنية معنية (سنة في الغالب).

وبإضافة إنتاج مواطني البلد المعني المقيمين في الخارج إلى (ن م خ) نحصل على الدخل الوطني الخام (د و خ) أو الناتج الوطني الخام (ن و خ). ويستخدم هذا المؤشر خاصة في المحاسبة الوطنية، وكدا من طرف بعض المؤسسات الدولية (مثل البنك العالمي).

وبما أنه من الأسهل متابعة النشاط الاقتصادي على إقليم بلد ما، فقد أصبح (ن م خ) - بدلا من (د و خ)- المعيار الأكثر استعمالا لقياس الدخل الوطني من طرف الاقتصاديين ومختلف المنظمات الدولية. وعليه، فإن قياس النمو الاقتصادي يتم بكل بساطة، بحساب النسبة المئوية لتغير(ن م خ) بين فترتين (سنتين) ونسبة الزيادة المتحصل عليها تبقى مجرد قيمة اسمية إذا لم يتم تحييد أثر الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم) خلال فترات القياس. ومن ثم،لابد من إزالة أثر التضخم لقياس النمو الحقيقي (أو بالحجم)، أي حساب (ن م خ بالأسعار الثابتة انطلاقا من (ن م خ) بالأسعار الجارية ومؤشر الأسعار للاستهلاك (ن م خ بالأسعار الثابتة = ن م خ بالأسعار الجارية/مؤشر أسعار الاستهلاك).

1-2-2/ محتوى برنامج دعم النمو الاقتصادي:

يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي والمالي ودعم النمو الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتنامية التي نتجت عن الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي سادت البلاد منذ أكثر من عشرة سنوات. ويمثل حجم الإنفاق على هذه الخطة الطموحة التي تمتد إلى خمس سنوات قادمة (2005-2009) ما قيمته 50 مليار دولار، يتم تمويلها محليًا بدلاً من اللجوء إلى القروض الخارجية. هذا ويشكل حجم الإنفاق على هذه الخطة الجديدة زيادة كبيرة مقارنة بخطة (2000-2004) الذي بلغ الإنفاق فيها 7 مليار دولار.

وقد اهتم برنامج دعم النمو الاقتصادي بعدة مجالات منها:

أولا: الاستثمار

إن الاستثمار هو القوة الدافعة للنمو حيث يتطلب هذا الأخير استثمارات إضافية لخلق وحدات إنتاج جديدة تنتج سلعا وخدمات وفرص عمل وقيما مضافة[1]. ولقد تزايد اهتمام المؤسسات الإسبانية بالسوق الجزائرية خاصة بعد اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) بالجزائر، حيث اتفق البلدان في هذا السياق على إقامة شراكة اقتصادية وطاقوية ترافق تلك التي يأمل الاتحاد الأوربي تطويرها مع الجزائر وكان "بيدرو سولبس" الوزير الإسباني للاقتصاد والمالية قد أكد خلال زيارته إلى الجزائر أن

1- سمير سعيفان، "الاقتصاد السوري: أكثر من نظرة... وأقل من ورقة عمل"، على الخط، متاح على <www.thisissyria.net>، تاريخ الاطلاع (2014/09/17).

المحادثات التي أجراها سمحت له بإلقاء نظرة شاملة عما يمكن أن يقام وإعطاء دفع جديد للشراكة بين البلدين، كما أشار إلى الإمكانيات المتاحة من أجل تطوير هذه الشراكة الهامة.

ثانيا: الثقافة

وزعت وزارة الثقافة الغلاف المالي المقدر بـ 16 مليار دينار جزائري والذي استفادت منه في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) على محورين رئيسين يتمثلان في ترميم معالم الهوية الوطنية وإحياء النشاط الثقافي عبر كامل التراب الوطني.

كما تنوي الوزارة استغلال الغلاف المالي الذي منح لها في هذا الإطار لإنشاء مرافق ثقافية جوارية من أهمها مشروع مكتبة في كل بلدية، والذي تعمل على تجسيده بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، من أجل تقريب المكتبة من المواطن. إضافة إلى مشروع إنجاز ملاحق للمكتبة الوطنية الجزائرية.

ومن جهة أخرى، ستعمل وزارة الثقافة على الرفع من مستوى المرافق الثقافية القديمة لاسيما فيما يتعلق بمقاييس الأمن والاستغلال. إضافة إلى اقتناء معدات جديدة لتجهيز هذه المرافق، وتعطي الأولوية في التجهيز لدور الثقافة التي ستنتشر بفضل برنامج دعم النمو الاقتصادي عبر كامل ولايات الوطن.

وفي إطار ذات البرنامج سيتم ترميم بعض قاعات السينما وتحويلها إلى مسرح في عدة ولايات.

2/ تقييم البرامج الإنمائية في بداية الألفية الثالثة:

2-1/ برنامجا دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو:

يرى المسؤولون المكلفون بالبرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي أن نتائجه الأولية تبعث على الارتياح مشيرين إلى اتساع محسوس في تنفيذ المشاريع المهمة لسنة 2002، وكذا في مجال خلق مناصب الشغل الجديدة. ففي ظرف 9 أشهر أكدت آخر الإحصائيات عن وجود 8190 مشروع جواري صغير ومتوسط منها 3016 مشروع أنجزت و4067 مشروع شرع في إنجازه مما مكن من خلق 370 ألف منصب عمل منها 65% دائمة. وفيما يخص معدل نمو الاقتصاد الوطني فإنه لم يتجاوز 2.6% عام 2004 نتيجة لغياب الاستثمار، بينما زاد الطلب الداخلي (نظرًا للطلب المتزايد في الأسر المساند بضبط سياسة الأجور ودعم القرض الموجه لاقتناء العقار) حيث بلغ 4.5% ليرتفع بذلك حجم الواردات بصورة كبيرة.

وما يمكن ملاحظته أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هذا يتطلب حاجيات مالية معتبرة ينبغي على النظام المصرفي الحالي تلبيتها[1].

والجدول رقم (1) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية في الفترة (2003-2004).

الجدول رقم (1): أهم المؤشرات الاقتصادية (2003-2004)

	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	68.0	84.6
الاستثمار الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	29.3	28.8
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	6.8	7.4
مساهمة القطاعات بالناتج المحلي الإجمالي (%)		
الزراعة	10.2	12.7
الصناعة	55.1	73.5

1- عبد العزيز حدوشي وعبد الكريم جيلالي، مرجع سابق، ص 38.

الصناعات التحويلية	7.0	8.1
الخدمات	34.7	13.8
الأسعار ومالية الدولة		
التغير في أسعار الاستهلاك (%)	2.6	4.0
الإيرادات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	37.4	39.0
التجارة (مليون دولار)		
إجمالي الصادرات (فوب)	24.476	29.472
منها: النفط	7.700	4.466
منتجات زراعية	3.500	3.342
صناعات تحويلية	476	495
إجمالي الواردات (سيف)	13.008	15.324
منها: المواد الغذائية	2.598	3.147
المحروقات والنفط	112	127
السلع الرأسمالية	4.822	5.563
ميزان المدفوعات (مليون دولار)		
صادرات السلع والخدمات	26.030	31.054
واردات السلع والخدمات	16.240	18.980
ميزان الحساب الجاري	8.900	10.272
الدين الخارجي وحركة المصادر (مليون دولار)		
إجمالي الدين العام	23.573	21.987
إجمالي خدمة الدين	4.312	5.754
صافي الاستثمار المباشر	634	-

المصدر: www.gucciaac.org.lb/recentpublications/arabreport/algeria.htm

لقد حققت الوضعية الاقتصادية إلى جانب الوضعية المالية في الجزائر سنة 2006 نتائج قياسية غير مسبوقة منذ الاستقلال، حيث تواصل النمو الاقتصادي خلال سنة 2006 مسجلا نسبة 5.3% مقابل 4.7% سنة 2002، 6.9% سنة 2003، 5.2% سنة 2004 و5.3% سنة 2005. فيما سجلت نسبة البطالة شبه استقرار (رغم ارتفاعها) عند 15.3% مقابل 29% كانت مسجلة سنة 1994.

وهذه النسب تظهر أن البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سمحا بإعطاء ديناميكية للاقتصاد الجزائري وإخراجه من حالة الانهيار الذي عاشه في سنوات التسعينات، رغم أن هذا النمو مرتبط بنفقات الدولة وبالتالي بإيرادات الصادرات من النفط والغاز.

كما سمح هذان البرنامجان بخلق الآلاف من الوظائف التي عملت على خفض نسبة البطالة، حيث أن أغلب هذه المناصب التي تم توفيرها كانت مناصب عمل لفترات محددة.

أصبحت الجزائر مصدرًا صافيا لرؤوس الأموال حيث بلغت احتياطات البلاد من النقد الأجنبي سنة 2006 ما قيمته 72 مليار دولار (أزيد من 17 مرة حجم المديونية الخارجية المقدرة بـ 4.7 مليار دولار سنة 2006).

وأمام هذه القدرات المالية الخيالية المتوفرة، يتعين على الدولة بذل الجهود اللازمة والكافية لتحويل هذه الأموال إلى برامج تنموية، فهي لا تزال أهم مستثمر وأهم موفر لمناصب الشغل باستثناء المحاولات المحتشمة لمستثمرين عرب وأجانب في بعض القطاعات الخدمية على وجه الخصوص. وهنا يطرح التساؤل التالي نفسه:

❖ إلى أي مدى ستنجح الحكومة في الاستغلال الأمثل للصحة المالية المسجلة (القدرات المالية) وترجمتها إلى برامج تنموية حقيقية تساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل النمو السنوي؟

إن إلحاح الحكومة على الحفاظ على نسبة التضخم في حدود 3% إلى غاية 2010 وتحديد سعر صرف الدولار بـ 73 دينار جزائري للدولار لا يسمح بخفض البطالة إلى نسبة مقبولة كون النمو الاقتصادي في حدود 5.3% سنويا (مرتبط ببقاء أسعار النفط عند مستوياتها الحالية) لن يسمح سوى بخفض البطالة بمعدل يتراوح بين 1.5% و2% سنويًا إلى 2010، بمعنى أن نسبة البطالة في الجزائر ستنخفض إلى 10% عند هذا التاريخ، وبالتالي فإن مواجهة الطلب الجديد على العمل لا يمكن أن تنجح إلا إذا بلغت نسبة النمو الحقيقي 7.5% سنويا و8.5% سنويًا إذا أخذنا البطالة الحالية باعتبار[1].

2-2/ تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009):

2-2-1/ نمو إجمالي متذبذب وضعيف نسبيا:

كل ما يلاحظ من الجدول(2)، كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة (2001-2009)، حيث تراوح هذا المعدل بين 2% كأدنى مستوى له في 2006 و6.9% كأعلى مستوى له في 2003. ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو الغير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة -الجدول رقم (3)-. ففي سنة 2006، وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية 11,6%، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2.5%) كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي.

ومن جهة أخرى، فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة نمو له أثناء الفترة (2001-2009)، وهي 8.8%، إضافة إلى قطاع الفلاحة (الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة والمقدرة بـ 19.7%.

في المتوسط، قدر نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة المعنية بنسبة 3.8% وهو نمو ضعيف نسبيا، كونه لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة لفترة الدراسة (5.1%، 3.26%، 2.4% في السنوات 1998، 1999، 2000 على التوالي)، بعيدا عن معدل 6% أو 7% المتوقع (قبل تنفيذ برنامجي الإنعاش الأول والثاني)، وهذا على الرغم من تجاوزه لنسبة النمو الطبيعي للسكان المقدرة بـ 1.6% كمتوسط لنفس الفترة. هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل

1- عبد الوهاب بوكروح، "الوضعية المالية للجزائر في 2006: حكومة مصابة بالتخمة ومواطنون يقتاتون من المزابل"، على الخط، متاح على <www.echoroukonline.com/index.php>، تاريخ الاطلاع (2013/12/31).

النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد مكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر(بنسبة تفوق 40%).

2-2-2/ نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه هش:

يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي (ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، إذ بلغ معدله متوسط 6.1% لكل فترة الدراسة. وبذلك يمكن القول بأن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا، وأن معدله لم ينزل تحت 5% إلا في سنة 2005، وأنه سجل تزايدا ملحوظا ابتدءا من سنة 2006، ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له (المدعمة خاصة بالمحصول الفلاحي الجيد الذي قدر خلال الموسم (2008-2009) بـ 6.2 مليون قنطارا).

ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبح بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الإشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج (بمعدل نمو 8% في المتوسط خلال الفترة)، إضافة إلى قطاع الفلاحة (بمعدل نمو 6.4% في المتوسط خلال الفترة)، عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به (على الرغم من أن أداء هذا القطاع يبقى مرتبطا أيضا، وإلى حد كبير بدرجة المغياثية (التساقط) المسجلة أثناء كل موسم فلاحي)، وكذا القطاع الخدمات(بمعدل نمو 6.3% في المتوسط خلال الفترة).

ومع ذلك، فإن هذا النمو يبقى هشا، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود 2.6% (تراوحت بين 0.8% في 2007 و4.7% في 2009). وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخاص تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.

وعن أسباب ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر، يمكن الإشارة وباختصار شديد، إلى أهمها والمتمثلة في الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية (لاسيما بعد فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينات إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي والمتركزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص، ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينات، وانتهاءا بالأزمة الاقتصادية (المالية) والسياسية (الأمنية) التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي شديد وطويل الأمد نسبيا)، وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية الاقتصاد بصفة عامة، وعدم وضوح الرؤية بعد فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة بصفة خاصة (التي ما انفكت السلطات تتحدث عنها منذ عدة سنوات) والرامية إلى نهوض هذا القطاع. ومن جانب آخر، يلاحظ أن الناتج المحلي الخاص للفرد (بالأسعار الثابتة) قد حقق تطورا مهما خلال الفترة المعنية حيث انتقل من 132.261 دج (1711 دولار) في سنة 2001 إلى 270.253 دج (3720 دولار) في سنة 2009، أي بزياد تفوق 117%. وهذا يعني أن الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا (من765 إلى 2995 دولار) إلى الشريحة العليا (من 2996 إلى 9265 دولار) ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، وفقا لترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل للفرد. وقد كانت نسبة الزيادة تلك ستكون أهم من ذلك لولا النتائج المخيبة لنمو قطاع المحروقات في الأربعة سنوات الأخيرة من فترة الدراسة (2006-2009)، ولاسيما في 2009 ففي هذه السنة الأخيرة، وبسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات (-6%) ومن ثم التراجع الهام نسبيا في حجم الناتج المحلي الخام (من 10.102 مليار دينار في 2008 إلى 9.531 مليار دينار في 2009)، ثم ولأول مرة خلال الفترة ، تسجيل نقص

في حصة الفرد من الناتج المحلي الخام التي تراجعت من 306.507 دج (4746 دولار) في 2008 إلى 270.253 دج (3.720 دولار) في 2009 أي نسبة (11.8%).

ومع ذلك، وبصرف النظر عن الحالة الاستثنائية لسنة 2009، فإن الارتفاع المستمر للدخل المتوسط للفرد المنوه عنه أعلاه يدل على أن هناك تطورا ملحوظا في مستوى المعيشة للسكان خلال الفترة المعنية، على الرغم من الطابع المجرد لهذا المؤشر (أي دون البحث هنا فيما إذ كان هذا التطور في مستوى المعيشة يعكس تحسننا فعليا في نوعية المعيشة للفرد الجزائري من جهة، ودون إجراء مقارنات بين متوسط الدخل للفرد في الجزائر وبقية دول العالم من جهة أخرى).

2-2-3/ نمو ذو طابع توسعي وإنتاجية ضعيفة:

لابد هنا من ملاحظة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذو طابع توسعي أساسا "Extensive"، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة الخاصة في النفقات برأسمال للدولة (بالمفهوم الواسع لها، وليس بمفهوم قانون المالية في الجزائر، أي الاستثمارات العمومية الموجهة خاصة لتطوير البني التحتية المادية أو ذات الطابع الاجتماعي)، وكدا اليد العاملة المكثفة والمشتغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، لاسيما الأشغال العمومية والبناء، إلى جانب الفلاحة والخدمات بمعنى آخر، فإن النمو في الجزائر ليس نموا مكثفا "Intensive"، أي لا يتركز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج، والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الإبداع أو الابتكار "Innovation". تجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر صنفت مؤخرا، وللأسف الشديد، البلد الأقل إبداعا في العالم بواسطة الدليل العالمي للإبداع، حيث جاءت في ذيل الترتيب لـ 125 دولة تم إدراجها في التصنيف الذي تقوم به "الإينسيد" "INSEAD"، والتي تعد من أكبر المدارس العليا للتجارة والأكثر شهرة في العالم، بمساهمة شركائها الخبراء مثل " Booz & Company, Alcatel-Lucent".

وقد يشكك البعض في مصداقية هذا التصنيف، ويطعن في موضوعية المعايير المعتمدة من طرف الهيئة المذكورة لإنجازه، لكن لا أحد يمكنه حجب حقيقة أن مسألة الإبداع تبقى إحدى أهم الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال. وهذا ما يجعل إشكالية الاستثمار في رأس المال البشري تطرح نفسها بحدة أكثر من أي وقت مضى. ذلك أنه في عصر الاقتصاد المبني على المعرفة، بات الدور الحاسم في كل نمو مستدام وتنمية شاملة للإبداع والابتكار. ومن ثم، أصبح الاستثمار في رأس المال المادي وحده لا يكفي (كي لا نقول لا يجدي كثيرا)، في ظل غياب الإستراتيجية واضحة وإرادة سياسية قوية لجعل الاستثمار في رأس المال البشري هو الأساس، أي "الاستثمار في البشر على حساب الحجر"، وليس العكس. فسياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر تعطي الانطباع بأن التنمية البشرية تدخل ضمن أهم أولوياتها، خاصة من خلال الموارد المالية الضخمة (حوالي 2048 مليار دينار) المخصصة لبناء وتجهيز آلاف المؤسسات التعليمية في قطاع التربية الوطنية (كل الأطوار)، ومئات الآلاف من المقاعد البيداغوجية (وما يرافقها من أماكن للإيواء، ومطاعم جامعية...) في قطاع التعليم العالي، ومئات المعاهد ومراكز التكوين في قطاع التعليم والتكوين المهنيين، إضافة إلى الهياكل والتجهيزات الخاصة بتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال. إلا أن كل ذلك يبقى في الأساس عبارة عن كم في مواجهة كم، أي توفير الأعداد اللازمة من المؤسسات التربوية والمقاعد البيداغوجية لاستقبال الأعداد الجديدة والمتزايدة سنويا من التلاميذ والطلبة. ومع التسليم بضرورة هذه المنشآت وأهميتها في التعليم والتكوين، فإن الاكتفاء بالنتائج الكمية (عدد الطلبة المجازين سنويا مثلا) من وراء كل هذه الاستثمارات المادية، دون التساؤل حول نوعية التعليم الذي تلقاه كل تلميذ في مختلف المراحل التي مر بها، وفيما إذا كان هذا التعليم يسمح له فعلا بمزاولة تعليم عال نوعي أو تلقي تكوين مهني مؤهل، أو حول

قيمة الشهادة المتحصل عليها من طرف كل طالب متخرج، وفيما إذا كانت هذه الشهادة تؤهله، مثلا، لكي يكون منشئا للشغل وليس باحثا عن شغل، دون ذلك لا يمكن الحديث عن استثمار بشري حقيقي.

في هذا الصدد، وبعد التذكير بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالتنمية البشرية العربية لسنة 2003 الذي أكد على وجود علاقة قوية بين اكتساب المعرفة وتعزيز القدرة الإنتاجية، خاصة في النشاطات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا الحديثة، يرى "ناصر مراد" أنه ضمن مفهوم حديث للتنمية الذي يرتكز على المعرفة والإبداع الإنساني، فإن التنمية الاقتصادية ترتكز على مدى توفر منظومة فعالة لاكتساب المعرفة وقادرة على إعداد رأس المال فكري مؤهل لقيادة التنمية الشاملة؛ وأن الاهتمام بالتعليم النوعي، ودعم البحث العلمي ومؤسساته، والعمل على تشجيع الإبداع والابتكار تشكل مقومات اقتاد المعرفة، مما يقتضي ربط التنمية الاقتصادية بتنمية الموارد البشرية وذلك من خلال الاهتمام بالاستثمار النوعي في التربية والتعليم والبحث العلمي. ويخلص الباحث إلى أنه ورغم أهمية هذا الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن الدول العربية تعاني من ضآلة حجمه، نظرا لضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية، وتردي نوعية التعليم وقلة الإنتاج العلمي.

ولأخذ فكرة أولية وعامة عن أداء الاقتصاد الوطني، يمكن حساب الإنتاجية المتوسطة للعامل عن طريق قسمة الناتج المحلي الخام (بالحجم) على اليد العاملة النشطة المشغلة. وكما يبدو من الجدول (4)، فإن النتيجة كانت متواضعة جدا خلال الفترة (2006-2009) (المأخوذة هنا كعينة، باعتبار أن النمو خارج المحروقات كان الأهم أثنائها)، إذ أن مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام الإجمالي كانت حوالي مليون دينار في المتوسط. وباعتبار أن قطاع المحروقات لا يشغل سوى حوالي 2% من مجموع اليد العاملة النشطة، فإن مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يمكن تقديرها في المتوسط بحوالي 628 ألف دينار في السنة. أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فإن إنتاجية العمل في الجزائر ضلت في تناقص مستمر منذ عدة عقود، ذلك مقارنة بدول المنطقة وبالشركاء التجاريين للبلاد. وهذا من شأنه التأثير على تنافسية الاقتصاد، حسب الصندوق[1].

الجدول رقم (2): أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال الفترة (2001-2009)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ن م خ* الاسمي (مليار دينار)	4.227	4.522	5.252	6.149	7.561	8.514	9.362	11.069	10.017
مؤشر أسعار الاستهلاك	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.1
ن م خ	4.084	4.425	5.074	5.878	7.420	8.364	9.011	10.602	9.531

1- محمد مسعي، مرجع سابق.

بالحجم (مليار دينار)									
ن م خ بالحجم (%)	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
ن م خ خ مبالحجم (مليار دينار)**	2.688	2.979	3.268	3.660	4.130	4.551	5.076	5.816	6.572
نمو ن م خ خ م (%)	5.4	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.4	6.1	9.3
عدد السكان (مليون نسمة)	30.879	31.357	31.848	32.364	32.906	33.481	34.096	34.591	35.268
النمو السكاني (%)	-	1.5	1.5	1.6	1.6	1.7	1.8	1.4	1.9
ن م خ للفرد (آلاف الدينارات الثابتة)	132	141	159	181	225	249	264	306	270
سعر الصرف	77.26	79.68	77.34	72.06	73.35	72.64	69.37	64.58	72.63

المتوسط المرجح (دج/ دولار)									
ن م خ للفرد (دولار)	1.711	1.771	2.060	2.522	3.074	3.499	3.809	4.746	3.720

* ن م خ: الناتج المحلي الخام

** ن م خ خ م: الناتج المحلي الخام خارج المحروقات

المصدر: محمد مسعي، مرجع سابق.

الجدول رقم (3): معدل النمو لأهم القطاعات (القيمة المضافة %) خلال الفترة (2001-2009)

	2001	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**المعدل المتوسط**
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-6.0	0.92
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1	1.9	4.9	5.0	5.3	6.5	6.4
الصناعة	2.0	2.9	1.5	2.6	2.5	2.8	0.8	4.4	4.7	2.6
الأشغال العمومية والبناء	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8	9.2	8.0
الخدمات	6.0	5.3	4.2	7.7	6.0	6.5	6.8	7.8	6.8	6.3

المصدر: محمد مسعي، مرجع سابق.

الجدول رقم (4): متوسط الإنتاجية الإجمالية لليد العاملة خلال الفترة (2006-2009)

	2006	**2007**	**2008**	**2009**
ي ع ن م* (ملايين الأشخاص)	8.5	8.7	9.1	9.4
ن م خ بالحجم/ي ع ن م (آلاف الدينارات)	984	1.035	1.165	1.013
ن م خ خ م بالحجم/ي ع ن م (آلاف الدينارات)	535	583	639	699
ن م خ خ م /ي ع ن م خ م(آلاف الدينارات)**	548	597	635	714

* ي ع ن م: اليد العاملة النشطة المشغلة

** ي ع ن م خ م: اليد العاملة المشغلة خارج المحروقات

المصدر: محمد مسعي، مرجع سابق.

3/ الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الألفية الثالثة:

3-1/ التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري:

يواجه الاقتصاد الجزائري في الوقت الحاضر تحديات كبيرة ومعقدة تراكمت لعدم التعجيل بالقيام بعملية الإصلاح الاقتصادي تحت أعذار مختلفة. وهذه الأخيرة من الضروري مواجهتها من أجل إصلاح اقتصادي متكامل يترافق مع التنمية الاقتصادية والبشرية والتكنولوجيا، وهذا الإصلاح هو السبيل المساعد على تجاوز عقبات التنمية وتسريع وتيرتها. وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

أ- ضرورة بناء القدرة التنافسية للمؤسسات؛

ب- التقليص من حدة البطالة وتوفير مناصب العمل؛

ج- تفعيل الآليات الخاصة بجلب الاستثمار المحرك الرئيس للنمو؛

د- تأمين الأمن الغذائي بدلا من الاعتماد على الاستيراد؛

هـ- تحسين الخدمات العامة بما يمكن الجزائريين من المشاركة في اقتصاد السوق؛

و- استخدام احتياطات النفط والغاز بما يخدم النفع الطويل الأمد للشعب الجزائري.

نجد أن البنك الدولي يركز في الفترة (2004-2006) على الاستجابة للتحديات التي تواجه الجزائر على جبهات ثلاث، فهو يساعد الحكومة الجزائرية على وضع وتنفيذ خطة إستراتيجية محسنة من أجل تقديم الخدمات في مجالات الإمداد بالمياه والإسكان والخدمات البيئية والتنمية البشرية، وذلك للوفاء باحتياجات السكان. كما سيساند الحكومة الجزائرية في إزالة العقبات من أمام النمو الذي يقوده القطاع الخاص، ولاسيما العقبات التي تؤثر في كل من بيئة أنشطة الأعمال التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع المالي وتطوير البنية الأساسية.

وستقوم مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع البنك الدولي العامل في الاستثمار في القطاع الخاص، بتكميل المساندة التي يقدمها البنك للجزائر وذلك من خلال: تطوير القطاع المالي، ومساندة مؤسسات الأعمال الصغيرة والموسطة، تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البنية الأساسية، ومساندة جهود الخوصصة التي تقوم بها الحكومة الجزائرية[1].

3-2/ تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي:

ينبغي على الجزائر صياغة بدائل فعالة من شأنها تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي. ومن بين الاقتراحات في هذا المجال نذكر:

أ- تبني إستراتيجية اقتصادية فعالة للتكيف وإعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية الداخلية تقوم على:

- تعبئة الموارد وتثمين الإنجازات الاقتصادية الوطنية والاعتماد بشكل رئيسي على الإمكانيات الذاتية، فالاقتصاد الجزائري يتوفر على موارد هامة وإمكانيات معتبرة تستدعي آليات جديدة لتعبئتها؛
- تأهيل المنظومة المؤسسية الإجرائية للاقتصاد الجزائري تأهيلا يؤدي إلى المزيد من المرونة والشفافية والعدالة بما يساعد على رفع كفاءة أداة المؤسسات؛
- تطوير الفروع وترقية الأنشطة الاقتصادية في القطاع الصناعي والزارعي وقطاع الخدمات؛

1- مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي، "خطة عمل جديدة بشأن الجزائر للتركيز على محاربة الفقر ولمساندة برنامج الإصلاحات"، على الخط، متاح على <www.worldbank.org/dz>، تاريخ الاطلاع (2013/10/26).

❖ تأهيل وتدعيم القطاع الخاص الإنتاجي الوطني وزيادة مساهمته في جهود التنمية بإزالة القيود الإجرائية البيروقراطية وإلغاء العراقيل التمييزية الانتقائية بإتاحة فرص الاصطفاء من خلال الكفاءة والفعالية؛

❖ الحفاظ على القطاع العام في الفروع الإستراتيجية، التي يرفع فيها كفاءته وإيجاد صيغ للمشاركة والتسيير بينه وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي؛

❖ تثمين أشكال الشراكة المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الاستثمارية والتعاون الإنتاجي على حساب الشراكة الريعية التجارية[1].

ب- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة،إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل وتنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة، الشرط الأساسي لتطورها وتطور الاقتصاد الجزائري؛

ج- تأهيل المؤسسات الصناعية في إطار الشراكة مع مؤسسات أجنبية مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وتحسين جودتها، وبالتالي قدرة هذه المؤسسات في التوجيه للتصدير، كما على الدولة أن تسهر على عملية تأطير وتسهيل عقود الشراكة هذه؛

د- تقديم الدعم إلى بعض الصناعات حيث أن ترتيبات النظام الجديد للتجارة، تسمح بتقديم أنواع عديدة من الدعم الصناعي خاصة الدعم المقدم لبرامج البحث والتطوير، فنفقات البحث والتطوير في الجزائر إلى الناتج الوطني الإجمالي لا تتجاوز نسبة 0.3% وهي نسبة ضعيفة جدا. لذلك يجب تشجيع مشاريع البحث والتطوير والابتكار، وألا تبقى هذه المشاريع في أدراج المكاتب أو رفوف مكتبات الجامعات، بل لابد أن تلقى طريقها إلى التطبيق، وذلك بتوطيد العلاقة بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات والإدارة الاقتصادية، الشيء الذي يمكننا من التحكم واستعمال التكنولوجيا الحديثة؛

هـ- إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جزئية، وذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب، إلى جانب تشجيع البحث الزراعي وزيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 5% من الدعم إلى الزراعة، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10%، وأن بعض الدول الأعضاء فيها تطبق نسب تجاوزت بكثير هذا المستوى ووصلت في بعض الحالات إلى 50%؛

و- جذب الاستثمارات الأجنبية، ومحاولة استقطاب الاستثمارات العربية والجزائرية الموجودة بالخارج، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وثابتة وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية وتحديد لجنة أو وكالة واحدة لتوجيه وتقييم هذه الاستثمارات، وبالتالي الرد الموضوعي السريع على أصحاب الملفات، إلى جانب تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لعمليات الاستثمار الأجنبي، وإزالة القيود أمامها محاولين قدر الإمكان أن تتجه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد؛

ز- إصلاح المنظومة البنكية وذلك بابتعادها عن التسيير الإداري واتباعها أدوات وقواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا؛

ح- تنشيط بورصة الجزائر وانتهاج سياسة إعلامية ناجحة ووضع برامج إعلامية متكاملة للترويج عن مجالات وأدوات الاستثمار في الجزائر، وتوفير المعلومات المالية والإحصائية اللازمة للمستثمرين؛

1- فاطمة الزهراء بن عيسى وجميلة برايح، "مدى استعداد الجزائر للتكيف مع آليات المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2002-2003، ص 77، 78.

ط- أن يكون قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مبنيا على ما نخسره أو ما نجنيه في حالة الانضمام أو عدمه، وأن لا يكون ذلك تحت تأثير ضغط كبار المضاربين، وأن توظف لصالحها النصوص المعتمدة حديثا من قبل المنظمة، مثل إجراءات الإنقاذ لحماية القطاعات الحساسة والضعيفة، وتدابير الدعم والتعويض وإجراءات مكافحة الإغراق[1].

خاتمة:

ازداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الجزائر منذ بداية ستينات القرن الماضي وتعاظم في النصف الثاني منها، وهذا نتيجة تحول دور الدولة من دور تقليدي محصور في الحد الأدنى من الوظائف الأساسية إلى دور إنمائي يمتد إلى جميع النواحي (الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية...إلخ).

وقد اعتبر القطاع العام عنصرًا حاسمًا في عملية التنمية الشاملة لا بل قائدًا لها، وقامت الحكومات المتتالية برعاية هذه التنمية تحقيقا للمصلحة العامة وتوخيا للمساواة والإنصاف.

وفي ظل الدور الإنمائي المتزايد للدولة برز التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، حيث أصبح التخطيط الشامل والمركزي هو القاعدة في الجزائر، وقامت الحكومات بصياغة خطط للتنمية الاقتصادية آنذاك، وتضمنت بذلك السياسات الاقتصادية المتبعة عدم الاعتماد على آلية السوق وتدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي لتوجيه عملية التنمية.

ورغم هذه الجهود المبذولة كانت مساهمة القطاع العام في عملية التنمية والتطوير والتحديث في ظل الدور الإنمائي للدولة دون المستوى المتوقع لاحقا. الأمر الذي دعا إلى إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وأخذت قضية الإصلاحات تظهر إلى حيز الوجود وزاد الاهتمام بها في أعقاب أزمة الركود الاقتصادي في الثمانينات. وهكذا بدأت عملية الإصلاح الاقتصادي وبدأ دور الدولة الإنمائي يتراجع أمام تقدم عملية الإصلاح هذه في نهاية الثمانينات.

لكن سياسة الإنعاش التي انتهجتها السلطات العمومية في بداية الألفية الثالثة جاءت لتدارك التأخر في التنمية وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

قائمة المراجع:

1\ Abdelmadjid Bouzidi, "Comprendre la mutation de l'économie Algérienne", société nationale de comptabilité, 1992.

2/ محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو"، على الخط، متاح على <www.oaji.net/articles/433-1402771957.pdf>، تاريخ الاطلاع (2014/05/12).

3/ عبد اللطيف بن أشنهو ، "الجزائر اليوم بلد ناجح".

4/ عبد العزيز حدوشي وعبد الكريم جيلالي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ما بين 1987-2003"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2002-2003.

1- زين الدين بن لوصيف، "تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي"، محاضرات الملتقى الوطني الأول - الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة -، مرجع سابق، ص 185، 186.

5/ خضير بوقايلة، "معجزات الإنعاش الاقتصادي... والبطاطا الكندية!"، على الخط، متاح على >www.echoroukonline.com/index.php<، تاريخ الاطلاع (2014/03/31).

6/ محمد لعوج وسفيان بلعباس، "مسار الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية عبر الحكومات المتعاقبة 1988-1995"، مذكرة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 1997-1998.

7/ سمير سعيفان، "الاقتصاد السوري: أكثر من نظرة... وأقل من ورقة عمل"، على الخط، متاح على >www.thisissyria.net<، تاريخ الاطلاع (2014/09/17).

8/ عبد الوهاب بوكروح، "الوضعية المالية للجزائر في 2006: حكومة مصابة بالتخمة ومواطنون يقتاتون من المزابل"، على الخط، متاح على >www.echoroukonline.com/index.php<، تاريخ الاطلاع (2013/12/31).

9/ مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي، "خطة عمل جديدة بشأن الجزائر للتركيز على محاربة الفقر ولمساندة برنامج الإصلاحات"، على الخط، متاح على >www.worldbank.org/dz<، تاريخ الاطلاع (2013/10/26).

10/ فاطمة الزهراء بن عيسى وجميلة برايح، "مدى استعداد الجزائر للتكيف مع آليات المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2002-2003.

11/ زين الدين بن لوصيف، "تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي"، محاضرات الملتقى الوطني الأول – الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة –، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002.

www.gucciaac.org.lb/recentpublications/arabreport/algeria.htm/12